



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

حياة
ابن أبي عقيل
وفقهه

مؤلف: ابن أبي عقيل

الفرقة الاستدلالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حياه ابن ابى عقيل و فقهه (الحج)

كاتب:

ابن ابى عقيل عمانى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بى جا ، بى نا)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	حياه ابن أبى عقيل و فقهه - (الحج)
٦	اشاره
٦	كتاب الحج
٦	الاستطاعه و أقسام الحج
٢٤	الفصل بين العمرتين
٢٧	جمله من أحكام الإحرام
٣٦	تروك الإحرام
٤٠	أحكام الإحرام
٤٨	الطواف
٥١	السعى
٥٢	من مواقف عرفات و المشعر
٥٥	الرمى
٥٧	فى الهدى
٦٠	الحلق
٦٤	كفارات
٦٨	تعريف مركز

إشارة

نام مؤلف: ابن أبي عقيل

ناشر: ابن أبي عقيل

موضوع: الفقه الاستدلالي

زبان: عربي

تعداد جلد: ١

كتاب الحج

الاستطاعة و أقسام الحج

كشف الرموز (مجلد ١ صفحہ ٣٢٦) " عن أبي عبد الله عليه السلام، قال

إن عليا عليه السلام، رأى شيخا لم يحج قط، و لم يطق الحج من كبره فأمره أن يجهز رجلا، فيحج عنه.

و في معناها أخرى، (عن علي بن حمزه) لكنها غير مستنده إلى الإمام عليه السلام. و عليها فتوى الشيخ في النهايه، و ابن أبي عقيل في المتمسك. و قال في المبسوط: يستحب الاستنابه، و يعيد إذا زال العذر. و هو أشبه، لأنه غير مستقر في الذمه، فلا يتحقق فيه النيابة".

المعتبر (مجلد ٢ صفحہ ٧٩١) " مسأله: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته و قصر فقد صار محلا، فإن كان ساق هديا لم يجز له التحلل، و كان قارنا، قاله الشيخ، و به قال ابن أبي عقيل، و قال الشافعي: إذا قضى أفعال عمرته تحلل، سواء ساق هديه، أو لم يسق، و قال أبو حنيفه: إن لم يكن ساق و تحلل، و إن كان ساق (و) لم يتحلل، و استأنف إحراما للحج و لا يحل حتى يفرغ من مناسكه.

(و صفحہ ٨٠٠) " مسأله: قال الشيخ في الخلاف: لا يجوز القران بين الحج و عمره بإحرام واحد، و لا يدخل أفعال العمره قط في أفعال الحج، محتجا بإجماع الفرقه، و قال ابن أبي عقيل: و العمره التي تجب مع الحج في حال واحده، فالقارن و هو الذي يسوق الهدى في

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٢٣

حج، أو عمره، و يريد الحج بعد عمرته، فإنه يلزمه إقران الحج مع العمره، و لا يحل من عمرته حتى يحل من حجه، إذا طاف طواف

الزياده، و لا يجوز قران الحج مع العمره، إلا لمن ساق الهدى، و لعل مستنده ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال

أيما رجل قرن بين الحج و العمره، فلا يصلح أن يسوق هديا قد أشعره، أو قلده

و تأوله الشيخ فى التهذيب بتأويل بعيد ليس بمعتمد، و دعواه الإجماع بعيد، مع وجود الخلاف من الأصحاب، و فى الأخبار المنسوبة إلى فضلاء أهل البيت عليهم السلام".

تذكره الفقهاء (مجلد ٢ صفحه ٣٠٦) "مسأله: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته و قصر فقد أحل، و إن كان قد ساق هديا، لم يجز له التحلل و كان قارنا، قاله الشيخ فى الخلاف. و به قال ابن أبى عقيل، لقوله صلى الله عليه و آله

من لم يكن ساق الهدى فليتحلل

، شرط فى التحليل عدم السياق و قال الشافعى يتحلل سواء ساق هديه أو لم يسق، و قال أبو حنيفه: إن لم يكن ساق تحلل، و إن كان ساق لم يتحلل و استأنف إحراما للحج و لا يحل حتى يفرغ من مناسكه، و هو باطل، لأن تجديد الإحرام إنما يمكن مع الإحلال فهو باق على إحرامه فلا وجه لتجديد الإحرام، و لأن النبى صلى الله عليه و آله لم يتحلل و علل بأنه ساق الهدى، و قال عليه السلام

لا يتحلل سائق الهدى حتى يبلغ الهدى محله.

(و صفحه ٣١٨) "مسأله: قد بينا أن القارن هو الذى يسوق عند إحرامه بالحج هديا عند علمائنا أجمع، إلا ابن أبى عقيل، فإنه جعله عباره عن قرن بين الحج و العمره فى إحرام واحد، و هو مذهب العامه بأسرهم.

تحرير الأحكام (مجلد ١ صفحه ٩٢٣٩٢) "اشترط الشيخ رحمه الله، الرجوع

إلى كفايه، فلو ملك الزاد والراحله و النفقه له و لعيله ذهاباً و عوداً و لم يكن له كفايه يرجع إليها من مال، أو حرفه، أو صناعه، أو عقار لم يجب الحج، و اختاره المفيد، و ابن البراج، و أبو الصلاح، و لم يشترط المرتضى ذلك، و اختاره ابن أبي عقيل، و هو الأقوى".

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٢٤

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحه ٣٠٤)" و قال ابن أبي عقيل: المتمتع إذا لم يجد هدياً فعليه صيام.

(و صفحه ٣٠٩)" و قال ابن أبي عقيل: و يكره للمتمتع تأخيرها يوم النحر".

(و صفحه ٣١٢)" و قال ابن أبي عقيل: و لا بأس أن يحج عن الميت، من لم يحج و أطلق".

منتهى المطلب (مجلد ٢ صفحه ٦٥٧)" مسأله: اختلف علماؤنا فى الرجوع إلى كفايه، فاشترط الشيخ رحمه الله فى الوجوب، فلو ملك الزاد و الراحله و النفقه ذهاباً و عوداً و نفقه عياله لم يجب الحج، إلا أن يكون له كفايه يرجع إليها من مال، أو حرفه، أو صناعه، أو عقار، هذا اختيار شيخنا رحمه الله و به قال المفيد رحمه الله، و ابن البراج و أبو الصلاح، و قال السيد المرتضى رحمه الله إنه ليس شرطاً و به قال ابن إدريس، و ابن أبي عقيل و أكثر الجمهور، و هو الأقوى. لنا قوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ، مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا و الاستطاعه تتحقق بالزاد و الراحله و النفقه مع الشرائط المتقدمه، فما زاد منى بالأصل السليم عن المعارض و أيضا ما رواه الشيخ فى الحسن عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام،

عن قول الله عز و جل لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

حِجُّ الْبَيْتِ، مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَحِجُّ بِهِ قَالَ قُلْتُ مَنْ عَرَضَ عَلَيْهِ مَا يَحِجُّ بِهِ فَاسْتَحْيَا مِنْ ذَلِكَ، هُوَ مَنْ يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ مِنْ شَأْنِهِ يَسْتَحْيَى وَ لَوْ بِحِجِّ عَلِيٍّ حِمَارٍ أُبْتَرِ. مَا يَقُولُ النَّاسُ؟ قَالَ: قِيلَ لَهُ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، قَالَ: فَقَالَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ سَأَلَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَذَا فَقَالَ: هَلَكَ النَّاسُ إِذَا، لَثْنٌ كَانَ مِنْ كَانَ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ قَدْرَ مَا يَقُوتُ عِيَالَهُ، وَ يَسْتَعْنَى بِهِ عَنِ النَّاسِ يَنْطَلِقُ إِلَيْهِمْ فَيَسْأَلُهُمْ إِيَّاهُ فَقَدْ هَلَكُوا إِذَا فَقِيلَ لَهُ مَا السَّبِيلُ قَالَ: فَقَالَ: السَّعَةُ فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ يَحِجُّ بَعْضُ، وَ يَبْقَى بَعْضُ بِقُوتِ عِيَالِهِ أَلَيْسَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٢٥

الزكاة، فلم يجعلها إلا على من ملك مائتي درهم

، و الجواب: المنع من الإجماع في صورته الخلاف، و أصل براءة الذمه إنما يصر إلى مع عدم الدليل على الشغل أما مع تحققه فلا- و عن الحديث بعدم دلالة على مقصوده إذا قضى ما يدل عليه وجود الراحلة و الزاد و النفقة له و لعياله أما الرجوع إلى كفايه فلا تعرض للحديث فيه البتة.

مسألة الإسلام ليس شرطاً في الوجوب و إن كان شرطاً في الصحة ذهب إليه علماؤنا أجمع، و به قال الشافعي في أحد الوجهين، و في الآخر أنه شرط و به قال أبو حنيفة لنا عموم قوله تعالى لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ وَ الْمَعَارِضُ وَ هُوَ الْكُفْرُ لَا يَصْلِحُ لِلْمَانِعِيهِ لَمَّا بَيَّنَّا فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْكُفْرَانَ مَخَاطَبُونَ بِالْفُرُوعِ احْتِجُّ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَكِنٍ مِنَ الْأَدَاءِ وَ بِالْإِسْلَامِ يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضُ فَلَا

يحقق فى الوجود".

(و صفحه ٦٦١) "مسأله قد بينا أصناف الحج و هو ثلاثه، تمتع، و هو أن يحرم بالعمره المتمتع بها إلى الحل، ثم يحل منها و يأتى بالحج فى عامه ذلك، و أفراد، و هو أن يحرم بالحج فإذا قضى مناسكه أحرم بالعمره المفرده، و قران، و هو أن يفعل كأفعال المفرد، إلا أنه يسوق الهدى فى إحرامه فبه يتميز عن المفرد، هذا اختيار علمائنا إلا من ابن أبى عقيل، فإنه جعل القارن من قرن بين الحج و العمره فى إحرام واحد، و هو قول الجمهور كافه، و اعتبر ابن أبى عقيل و الجمهور أيضا سياق الهدى. لنا ما رواه الجمهور عن عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده إلى أبى شيخ قال "كتب فى ملاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله عند معاويه بن أبى سفيان، فيناشدهم الله فى أشياء و كلها قالوا نعم يقول و أنا أشهد ثم قال أنشدكم الله، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن جمع بين حجه و عمره، قالوا أما هذه فلا فقال أما إنها معهن يعنى مع الأمهات، و لكنكم نسيتم" و رواه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال فى القارن

لا يكون قران إلا بسياق الهدى، و عليه طواف بالبيت و ركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام.

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٢٦

(و صفحه ٦٨٥) "مسأله: إذا أتم المتمتع أفعال عمره و قصر فقد

أحل، و إن كان ساق هديا لم يجز له التحلل و كان قارنا، قاله الشيخ رحمه الله فى الخلاف، و به قال ابن أبى عقيل. و قال الشافعى: تحلل سواء ساق هديه أو لم يسق، و قال أبو حنيفة إن لم يكن ساق تحلل، و إن كان ساق لم يتحلل و استأنف إحراما للحج، و لا يحل حتى يفرغ من مناسكه. لنا قوله عليه السلام

من لم يكن ساق الهدى فليتحلل

، شرط فى التحلل عدم السياق، و قول أبى حنيفة باطل، لأن تجديد الإحرام إنما يكون مع الإحلال، أما المحرم فهو باق على إحرامه فلا- وجه لتجديد الإحرام، و إنما يكون مع الإحلال، و لأن النبى صلى الله عليه و آله لم يتحلل و علل بأنه ساق الهدى حتى يبلغ الهدى محله.

(و صفحه ٦٨٥)" الرابع قال الشيخ رحمه الله فى الخلاف لا يجوز القران بين حج و عمره (فى) و إحرام واحد و لا يدخل أفعال العمره قط فى أفعال الحج و ادعى على ذلك الإجماع و قد خالف الجمهور فيه و زعموا أن القران الذى هو أحد أصناف الحج هذا و إن الرسول صلى الله عليه و آله لبي بحج و عمره و قال ابن أبى عقيل منا و العمره التى يجب مع الحج فى حاله واحده فالقارن هو الذى يسوق الهدى فى حج أو عمره و يريد الحج بعد عمره فإنه يلزمه الحج مع العمره إلا أن ساق الهدى و قد روى الشيخ فى الصحيح عن حماد عن أبى عبد الله عليه السلام قال

أيما رجل فرق بين الحج و العمره فلا يصلح إلا أن يسوق هديا قد أشعره و قلده

هذه الروايه يناسب ما قاله ابن ابي عقيل من جواز القران فى الاحرام بين الحج و العمره قال الشيخ فى التهذيب المراد فى تلبيه الاحرام بمعنى ان لم يكن حجه فعمره و هو يؤيد (.) و فى حديث على عليه السلام لما أنكر على عثمان ما يقوى قول ابن ابي عقيل فى قوله عليه السلام

لبيك بحجه و عمره معا

و تمكن أن يتمسك الشيخ رحمه الله بأن الإحرام ركن فى الحج و العمره و لا يتعين كما يكون بحجتين و لعمرتين و لا يمكن أن يكون ركنا فى الحج و العمره معا".

حياه ابن ابي عقيل و فقهه، ص: ٣٢٧

الدروس (صفحه ٩١)" قال الحسن: القارن من ساق و جمع بين الحج و العمره، و لا يتحلل منها حتى يتحلل من الحج، فهو عنده بمثابة المتمتع، إلا فى سوق الهدى و تأخر التحلل و تعدد السعى، فإن القارن عنده يكفيه سعيه الأول عن سعيه فى طواف الزيارة.

" و اختلف فى جواز التمتع للمكى الأفراد إليه مجتمعا بالإجماع، و تبعه فى المعتبر، و أسقط الشيخ عن المكى الهدى لو تمتع. و قال إن رسول الله صلى الله عليه و آله حج قارنا على تفسيرنا، لا على أن جمع بين الحج و العمره، و الذى رواه الأصحاب و العامه أنه لم يعتمر بعد حجه، فكيف يكون قارنا على تفسير الشيخ. نعم يتم على تفسير الحسن، و ابن الجنيد، و الجعفى. و صرح الحسن بأنه حج قارنا. و قيل حج متمتعا، و لم يتحلل لمكان السياق فيصير النزاع لفظيا.

(و صفحه ٩٢)" و لا ينعقد الحج و عمره التمتع إلا فى أشهر الحج، و هى شوال، و ذو القعدة، و ذو

الحججه فى الأقرب، للروايه، و فى المبسوط و الخلاف و إلى قبل طلوع فجر النحر، و قال الحسن و المرتضى و عشر ذى الحججه.

"لا- يجوز إدخال حج على حج، و لا- عمره على عمره، و لا- نيه حجتين و لا- عمرتين، فلو فعل فالبطلان أولى، و قيل ينعقد إحداهما، و لا نيه حججه و عمره معا، إلا على قول الحسن و ابن الجنيد".

(و صفحہ ۹۳) "درس: تجب العمره كالحج بشرائطه، و تجزى المتمتع و أحد قسمى القارن على ما مر فى كلام الشيخ، و القارن مطلقا على قول الحسن.

(و صفحہ ۹۷) "قال الشيخ فى موضع، يستحب أن يقول لبيك بحججه و عمره معا كما سلف، و روى أيضا عن الصادق عليه السلام و فيه دلالة على قول الحسن و ابن الجنيد".

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ۳۲۸

مجمع الفائده و البرهان (مجلد ۶ صفحہ ۴۵) "و أما القران فجوز ابن عقيل أن يقترن بين الحج و العمره فى إحرام واحد فى حج القران، و جعل القارن عبارته عن ذلك، و هو رأى الجمهور على ما نقل، و المشهور عدم الجواز مطلقا، لأنهما عبادتان مستقلتان، بل وجوب العمره على من يجب عليه الحج غير ظاهر، يحتاج إلى الدليل.

(و صفحہ ۴۷) "و احتج ابن أبى عقيل بحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال فى التلبيه

لبيك بحججه و عمره معا.

و أوجب بمنع الصحه، و يمكن بعدم الصراحه أيضا، إذ لم يظهر قران و لا- هدى، و مجرد ذكر هذا الكلام فى التلبيه لا يدل (عليه. ظ) فإنه قد يكون تعبدا، أو لكون الإشعار فى العمره المتمتع بها إلى أنه يأتى بعده بالحج أيضا.

(و صفحہ ۴۸) "إنه

لا- يجوز المقارنه فى التلبيات و الإشاره بالحج و العمره معا إلا للسائق، كما هو ظاهر هذه الروايه لا بالمعنى الذى قاله ابن أبى عقيل و الجمهور من حصر القران فى ذلك، فإنه ما نفهم له دليلا، و ليس هذه دليله. و بالجمله هذه الروايه ما تدل على مذهب ابن أبى عقيل لإجمالها، فتأمل".

مدارك الأحكام (مجلد ٧ صفحه ١٦٦) "قوله و وقوعه فى أشهر الحج، و هى شوال و ذو القعدة و ذو الحجه، و قيل و عشره من ذى الحجه، و قيل و تسعه من ذى الحجه، و قيل و إلى طلوع الفجر من يوم النحر. و ضابط وقت الإنشاء ما يعلم أنه يدرك المناسك. اختلف الأصحاب و غيرهم فى أشهر الحج، فقال الشيخ فى النهايه هى شوال و ذو القعدة و ذو الحجه، و به قال ابن الجنيد. و رواه الصدوق فى كتاب من لا يحضره الفقيه. و قال المرتضى و سائر و ابن أبى عقيل شوال و ذو القعدة و عشر من ذى الحجه".

(و صفحه ١٩٠) "قوله و هل يجوز اختيارا؟ قيل نعم و قيل لا، و هو أكثر. المراد أنه هل يجوز لأهل مكه

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٢٩

و من فى حكمهم أن يؤدوا فرضهم من حج الإسلام بالتمتع أم لا- يجزيهم إلا- الأفراد أو القران؟ و قد اختلف الأصحاب فى ذلك، فذهب الشيخ فى أحد قوليه، و ابنا بابويه، و ابن أبى عقيل، و ابن إدريس إلى أن ذلك غير جائز".

(و صفحه ١٩٢-١٩٣) "و قال ابن أبى عقيل: القارن من ساق و جمع بين الحج و العمره، فلا يتحلل منها حتى يتحلل بالحج".

"احتج ابن أبى عقيل

على ما نقل عنه بما روى أن عليا عليه السلام حيث أنكر على عثمان قرن بين الحج و العمره فقال

لييك بحجه و عمره معا لبيك

و بقوله عليه السلام فى آخر صحيحه الحلبى المتقدمه

أيما رجل قرن بين الحج و العمره فلا يصح إلا أن يسوق الهدى قد أشعره و قلده. و الإشعار أن يطعن فى سنامها بحديده حتى يدميها، و إن لم يسق الهدى فليجعلها متعه

و أجاب العلامه فى المختلف عن الأول بأنه مروى من طرق الجمهور فلا- يكون حجه علينا. و عن الثانى بما ذكره الشيخ فى التهذيب و هو أن قوله عليه السلام

أيما رجل قرن بين الحج و العمره

يريد به فى تلبيه الإ-حرام، لأنه يحتاج أن يقول: إن لم يكن حجه فعمره، و يكون الفرق بينه و بين المتمتع أن المتمتع يقول هذا القول و ينوى العمره قبل الحج ثم يحل بعد ذلك و يحرم بالحج فيكون متمتعا، و السائق يقول هذا القول و ينوى الحج، فإن لم يتم له الحج فليجعله عمره مبتوله".

(و صفحه ٢٠٦)" و قال ابن أبى عقيل: لا- يجوز له التمتع، لأنه لا- متعه لأهل مكه، لقول الله عز و جل ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ و هو جيد لو لا ورود الروايه الصحيحه بالجواز".

(و صفحه ٢١٢)" قوله: و لا يجوز القران بين الحج و العمره بنيه واحده. نبه بذلك على خلاف ابن أبى عقيل حيث جوز ذلك و جعله تفسيراً للقران و قال: من هذا شأنه لا يحل من عمرته حتى يحل من حجه إذا طاف طواف الزيارة، و لا يجوز قران الحج مع العمره إلا لمن ساق الهدى".

حياه ابن أبى عقيل و

مدارك الأحكام (مجلد ٨ صفحہ ٤٦٥) "قال ابن أبي عقيل لا يجوز عمرتان في عام واحد. لصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال

لا يكون عمرتان في سنة

و صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال

العمره في كل سنة مره.

و أجاب الشيخ عنهما بالحمل على عمره التمتع، جمعا بينهما و بين غيرهما من الروايات المتضمنه لأن لكل شهر عمره، و هو حسن. "الحدائق الناضره (مجلد ١٤ صفحہ ١٢٤)" و إنما الخلاف في أنه هل يشترط في الوجوب الرجوع إلى كفايه من مال أو صناعه أو حرفه أم لا؟ ذهب الأ-كثر و منهم المرتضى و ابن أبي عقيل و ابن الجنيد و ابن إدريس و جملة من المتأخرين إلى الثاني، و ذهب الشيخان إلى الأول و نسبه المرتضى رضى الله عنه إلى كثير من أصحابنا، و به قال أبو الصلاح و ابن البراج و ابن حمزه، على ما نقله في المختلف، قال: رواه أبو جعفر ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه. و هو ظاهر شيخنا على بن سليمان البحراني قدس سره في حاشيته على كتاب المختصر، حيث قال: مقتضى قوله تعالى ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ اشترط الرجوع إلى عمل أو ضيعه أو صناعه أو حرفه لمن ليس له سبيل في المعيشه غير ما ذكره عادة. إلى أن قال، أما لو كان بيت مال يعطى منه، أو كان ممن تتيسر له الزكاه و العطايا عادة ممن لم يتخرج من ذلك، فلا يشترط في حقه".

(و صفحہ ٣٥٤) "نقل عن المرتضى و سلار و ابن أبي عقيل رضوان الله عليهم أنها شوال و ذو القعدة و عشره من ذى

الحججه. و عن الشيخ فى الجمل و ابن البراج: و تسعه من ذى الحججه. و عن الشيخ فى الخلاف و المبسوط إلى طلوع الشمس من يوم النحر. و قال ابن إدريس إلى طلوع الشمس من يوم النحر".

(و صفحه ٣٧٢)" و ذهب ابن أبى عقيل إلى أن القارن يلزمه قران الحج مع العمره و لا يحل من عمرته حتى يحل من حججه، و لا يجوز قران العمره مع الحج إلا لمن ساق الهدى. و نحوه نقل

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٣١

عن الجعفى. و حكى فى المعتبر عن الشيخ فى الخلاف أنه قال: إذا أتم المتمتع أفعال عمرته و قصر فقد صار محلا. فإن كان ساق هديا لم يجز له التحلل و كان قارنا. ثم قال: و به قال ابن أبى عقيل" (و صفحه ٣٧٣-٣٧٥)" و ظاهر هذه الكلام موافقه جملة من الأصحاب لابن أبى عقيل فى هذه المقاله فى الجمله و إن اختلفوا فى بعض التفاصيل، مع أنه لم يتعرض أحد منهم لذكر دليل فى المقام. و كيف كان فهذا القول مرغوب عنه للأخبار المتقدمه فى البحث الأول. احتج ابن أبى عقيل على ما نقل عنه بما روى أن عليا عليه السلام حيث أنكر عليه عثمان قرن بين الحج و العمره فقال

لييك بحججه و عمره معا

و بقوله عليه السلام فى صحيحه الحلبي المتقدمه

أيما رجل قرن بين الحج و العمره فلا يصلح إلا أن يسوق الهدى

، إلى آخر الخبر.

" و حينئذ فبأى معنى فسر قوله

أيما رجل قرن بين الحج و العمره

فإنه لا ينطبق على مذهب ابن أبى عقيل من وجوب تقديم العمره على الحج و عدم التحلل منها إلا بالتحلل

من الحج، فإنه ليس شىء من هذا فى حج الإفراڊ. و بالجمله فإن هذه الروايه كسائر الروايات المتقدمه صريحه الدلاله فى أن حج القارن كالمفرد لا يتميز عنه إلا بالسباق".

" و أما ما ذكره فى المختلف فى الجواب عن أول دليلى ابن أبى عقيل، من أن الحديث من طريق الجمهور فيه أن الحديث موجود من طرفنا كما سيأتى إن شاء الله تعالى فى موضعه، إلا أنه لا دلاله فيه على ما ذكره ابن أبى عقيل بوجه لأن الجمع بينهما فى التلبيه مندوب إليه فى أخبارنا فى عمره التمتع لدخولها فى الحج، كما سيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى".

(و صفحه ٤٠٦) " فالمشهور أنه يجوز له التمتع، و ذهب إليه الشيخ فى جملة من كتبه و المحقق فى المعتبر، و العلامه فى المنتهى و التذكره، و غيرهم و نقل عن الحسن بن أبى عقيل عدم جواز التمتع له، لأنه لا متعه لأهل مكه لقول الله عز و جل ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ و الأخبار المتقدمه الصريحه فى أنه ليس لأهل مكه متعه

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٣٢

و العلامه فى المختلف اقتصر على نقل القولين و لم يرجح شيئاً منهما فى البين احتج الشيخ و من تبعه بما رواه فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج و عبد الرحمن بن أعين قالا

سألنا أبا الحسن موسى عليه السلام عن رجل من أهل مكه خرج إلى بعض الأمصار ثم رجع فمر ببعض المواقيت التى وقت رسول الله صلى الله عليه و آله أن يتمتع؟ قال: ما أزعم أن ذلك ليس له، و الإهلال بالحج أحب إلى.

(و صفحه ٤٠٩) " و كيف كان فينبغى أن

يعلم أن هذه الروايه لما هي عليه من الإجمال و تطرق الاحتمال لا تصلح لأن تخصص بها الآيه و الروايات المتقدمه الدال جميعه على أنه لا يجوز لأهل مكه التمتع فالقول بما عليه ابن أبي عقيل هو المعتمد. و بذلك يظهر لك ضعف ما ذكره السيد في المدارك، حيث قال بعد نقل مذهب ابن أبي عقيل و الاستدلال له بالآيه: و هو جيد لو لا ورود الروايه الصحيحه بالجواز فإن فيه أن الروايه و إن كانت صحيحه كما هو مطمح نظره و مدار فكره إلا أنها غير صريحه في حج الإسلام، بل لو ادعى عدم الظهور أيضا لكان متجهها، فإن بقاء المكى بغير حج الإسلام مده كونه في مكه أبعد بعيد فكيف تصلح لأن تخصص بها الآيه و الأخبار الوارده بمعناها".

جواهر الكلام (مجلد ١٧ صفحه ٣٠٨ ٣٠٩) " و كيف كان فهل الرجوع إلى كفايه للمعيشه من صناعه أو مال أو حرفه أو ضيعه أو نحو ذلك شرط في وجوب الحج؟ قيل و القائل الشيخان و الحلبيان و ابنا حمزه و سعيد و جماعه " نعم يشترط، بل عن الخلاف و الغنيه الإجماع عليه للأصل و الحرج و روايه أبي الربيع الشامي.

سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ الْآيَهُ فَقَالَ، ما يقول الناس؟ قال فقيل، الزاد و الراحله، قال، فقال أبو عبد الله عليه السلام قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال، هلكت الناس إذا لئن كان من كان له زاد و راحله قدر ما يقوت به عياله و يستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه لقد هلكوا، فقيل له، فما السبيل؟ قال،

فقال، السعه فى المال إذا كان يحج ببعض و يبقى بعضا يقوت به عياله، أليس قد فرض الله الزكاه فلم يجعلها إلا على من يملك مائتى درهم

و عن

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٣٣

بعض النسخ ينطلق إليه كما عن المقنعه روايته

هلك الناس إذا كان من له زاد و راحله لا يملك غيرهما أو مقدار ذلك مما يقوت به عياله و يستغنى به عن الناس فقد وجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه لقد هلك إذا، فقيل له، فما السبيل عندك؟ فقال، السعه فى المال، و هو أن يكون معه ما يحج ببعضه و يبقى بعض يقوت به نفسه و عياله

، و خبر الأعمش عن الصادق عليه السلام أيضا فى تفسير السبيل هو الزاد و الراحله مع صحه البدن، و أن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله و ما يرجع إليه من حجه و غيرهما من بعض الأخبار المرسله. (وقيل) و القائل المرتضى و ابن إدريس و ابنا أبى عقيل و الجنيد و المتأخرون لا يشترط، بل نسبه غير واحد إلى الأكثر، بل الشهره عملا بعموم الآيه و النصوص لصدق إسمها بدون لغه و عرفا و هو الأولى و بذلك ينقطع الأصل".

(و مجلد ١٨ صفحه ٥٠) " و أفعال القارن و شروطه كالمفرد غير أنه يتميز عنه بسياق الهدى عند إحرامه وفاقا للمشهور، لنحو قول الصادق عليه السلام فى خبر منصور

الحاج عندنا على ثلاثه أوجه. حاج متمتع و حاج مفرد للحج و سائق للهدى و السائق هو القارن

، و فى خبره الآخر عن الصادق عليه السلام

لا يكون القارن قارنا إلا بسياق الهدى، و عليه طوافان

بالبیت، و سعی بین الصفا و المروه كما يفعل المفرد، و ليس بأفضل من المفرد إلا بسياق الهدى.

و فى خبر معاويه

لا يكون قران إلا بسياق الهدى، و عليه طواف بالبیت، و ركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام، و سعی بين الصفا و المروه، و طواف بعد الحج و هو طواف النساء

إلى أن قال

و أما المفرد للحج فعليه طواف بالبیت، و ركعتان عند مقام إبراهيم عليه السلام، و سعی بين الصفا و المروه، و طواف الزيارة، و هو طواف النساء، و ليس عليه هدى و لا أضحيه

و فى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام

إنما نسك الذى يقرن بين الصفا و المروه مثل نسك المفرد و ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى، و عليه طواف بالبیت، و صلاه ركعتين خلف المقام، و سعی واحد بين الصفا و المروه، و طواف بالبیت بعد الحج، و قال: أيما رجل قرن بين الحج

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٣٤

و العمره فلا يصلح إلا أن يسوق الهدى قد أشعره أو قلده، و الإشعار أن يطعن فى سنامها بحديد حتى يدميها، و إن لم يسق الهدى فليجعلها متعه

و صحيح الفضيل بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام

القارن الذى يسوق الهدى عليه طواف بالبیت، و سعی بين الصفا و المروه: و ينبغى له أن يشترط مع ربه إن لم تكن حجه فعمره إلى غير ذلك من النصوص الظاهره فى اتحاد أفعال القارن و المفرد و عدم الفرق بينهما إلا بسياق الهدى. خلافا للمحكى عن ابن أبى عقيل من أن القارن معتمر أولا و لا يحل من العمره حتى يفرغ من الحج، و نزل عليه أخبار حج النبى صلى

الله عليه وآله المشتمله على طوافه و صلاة الركعتين و سعيه بين الصفا و المروه حين قدومه مكه و كذا أصحابه و لكن لم يحل هو لأنه سائق و أمر غيره ممن لم يسق بالإحلال، و جعلها عمره " (و صفحه ٥٤) " و أما صحيح الحلبي فقد أطنبوا فيه فحمله الشيخ على إرادته اشتراط إن لم يكن حجه فعمره من القران مستشهدا عليه بصحيح الفضيل السابق و غيره على غير ذلك، و لكن أحسن ما يقال فيه أن " بين " الأولى فيه متعلقه ب " نسك " فيكون المعنى أن الذى يقرب بحجه نسكه بين الصفا و المروه و غيرهما نسك المفرد لا يفضل عليه إلا بسياق الهدى، فيكون حينئذ كالأخبار السابقه عليه، و قوله عليه السلام فيه بعد: " أيما رجل " إلى آخره يراد به أنه لا يصلح القران بجمع الحج و العمره، إذ ليس القران إلا أن يسوق الهدى لا كما يصنعه العامه من القران الذى هو الجمع بينهما بإحرام واحد كما حكاه العلامة فى التذكرة عن العامه و عن ابن أبى عقيل منا، بل لعل ذلك من معلومات مذهب الإماميه، و من هنا قيل أن مراد ابن أبى عقيل كغيره ممن سمعت بجمعهما العزم على فعلهما و إن كان الإحرام بالعمره، و إن كان هو أيضا كما ترى مناف لما سمعته من النصوص الداله على اختصاص جواز ذلك بالتمتع دون القسمين الأخيرين و الله العالم " .

(و صفحه ٩٦) " و لا- يجوز القران بين الحج و العمره بنيه واحده بلا- خلاف أجده فى غير القران، بل و فيه بناء على ما سمعته سابقا من إمكان تأويل كلام ابن أبى عقيل و غيره بما لا يرجع إلى ذلك، إلا

أن المشهور هنا عده و ابن الجنيد مخالفين في مقابله المشهور القائلين بالمنع".

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٣٥

جواهر الكلام (مجلد ١٨ صفحه ٢٠٧)" (و لو أحرم بالحج و العمره) لم يقع لهما، لأنهما لا يقعان بنيه واحده و في إحرام واحد، بل عن الشيخ في الخلاف الإجماع على عدم جواز القران بينهما بإحرام واحد، و لكن هل هي فاسده لفساد المنوى و إن كان في أشهر الحج كما قربه الفاضل، أو أنه متى فعل ذلك و كان في أشهر الحج كان مخيرا بين الحج و العمره إذا لم يتعين عليه أحدهما و إلا كان للمتعين و إن كان في غير أشهر الحج تعين للعمره المفرده كما عن الخلاف و المبسوط، بل في كشف اللثام هو قوى على ما ذكرناه، فإنهما إذا لم يدخلوا في حقيقه الإحرام فكأنه نوى أن يحرم ليقع بعد ذلك النسكين، و ليس فيه شىء و إن عزم على إيقاعهما في هذا الإحرام و إن لم يكن في أشهر الحج. و فيه ما لا يخفى بعد الإحاطه بما ذكرناه، بل لا ينبغي التأمل في البطلان مع فرض ملاحظه المعيه التى لا أمر بها. و من هنا قال المصنف: لو قيل بالبطلان فى الأول و لزوم تجديد النيه كان أشبه بأصول المذهب و قواعده، إلا أن ظاهره الصحه فى الثانى، و لعله لأن الحج لما لم يمكن فى غيرها لم يكن التعرض له إلا لغوا محضا بل خطأ، و فيه أن اللغويه أو الخطائيه لا تنافى حصول البطلان باعتبار عدم الإتيان بالمأمور به على وجهه، اللهم إلا أن يفرض ملاحظه امتثال أمر كل منهما من غير ملاحظه الاجتماع، فيتجه الصحه فى

الثانى باعتبار عدم منافاه الضم لصحه المضموم إليه، بخلاف الأول الفاقد للتعين باعتبار صلاحيه الوقت لكل منهما، هذا، و فى المسالك نسبة القول بالصحه فى الأول إلى ابن أبى عقيل و جماعه تبعاً للكركى، و فيه أن ابن أبى عقيل و إن قال بصحه الإحرام بالحج و العمره فى نيه واحده بشرط سياق الهدى لكن لا يقول بالتخير، بل يقول بوجوب العمره أولاً ثم الحج، و إنه لا يحل من العمره بعد الإتيان بأفعالها و إنما يحل بعد الإتيان بأفعال الحج.

(و صفحه ٢٧٤) " و عن ابن أبى عقيل و حد بيوت مكه عقبه المدنيين و الأبطح".

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٣٦

الفصل بين العمرتين

كشف الرموز (مجلد ١ صفحه ٣٨٨) " و قال فى الجمل: و أقل ما يكون بين العمرتين عشره أيام. و هو فى روايه يونس عن على بن أبى حمزه، عن أبى الحسن عليه السلام (فى حديث) قال

و لكل شهر عمره، فقلت: يكون أقل؟ قال: يكون لكل (فى كل خ.) عشره أيام عمره

، (الحديث). ذكره الشيخ فى الكتابين، و ابن بابويه فى من لا يحضره الفقيه. و القول الثالث لابن أبى عقيل العماني، تمسكا بما رواه ابن أبى عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام، قال

العمره فى كل سنه مره.

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحه ٣١٩) " و قال ابن أبى عقيل: لا يجوز عمرتان فى عام واحد، قد تأول بعض الشيعة هذا الخبر على معنى الخصوص، فرعمت أنها فى المتمتع خاصه، فأما غيره فله أن يعتمر فى أى الشهور شاء و كم شاء من العمره، فإن كان ما تأولوه موجودا فى التوقيف (التوقيت) عن الساده آل الرسول عليهم السلام

فمأخوذ به، وإن كان غير ذلك من جهه الاجتهاد و الظن فذلك مردود عليهم، و راجع فى ذلك كله إلى ما قاله الأئمة عليهم السلام. و قال ابن البراج: يستحب أن يعتمر فى كل عشر، أو فى كل عشره أيام، و قال أبو الصلاح: و كل منهم (كذا) مرغب بعد تأديه الواجب عليه إلى الاعتماد فى كل شهر مره، أو فى كل سنه مره.

(و صفحه ٣٢٠)" و ابن أبى عقيل لما وصف العمره المفرده قال: فإذا طاف بالبيت و صلى خلف الإمام و سعى بين الصفا و المروه قصر، أو حلق، و إن شاء خرج، و إن شاء أقام، و لم يذكر طواف النساء".

الدروس (صفحه ٩٣)" و يجوز الاتباع بين العمرتين إذا مضى عشره أيام، لروايه ابن أبى حمزه، و أصح الروايات اعتبار شهر، و اعتبر الحسن سنه. و جوزه المرتضى، و ابن إدريس بغير حد لقول النبى صلى الله عليه و آله

العمره إلى العمره كفاره لما بينهما.

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٣٧

مجمع الفائده و البرهان (مجلد ٧ صفحه ٣٩٦)" قال فى المختلف: أجمعت الإماميه على جواز العمره فى كل شهر، إلا من ابن أبى عقيل فيجب المصير إليه أخذًا بالمتيقن فتأمل فيه".

الحدائق الناضره (مجلد ١٦ صفحه ٣١٩-٣٣٢)" و رابعها ما ذهب إليه ابن أبى عقيل من تحريمها فى أقل من سنه، قال "لا يجوز عمرتان فى عام واحد"، و قد تأول بعض الشيعة هذا الخبر على معنى الخصوص، فزعم أنها فى المتمتع خاصه، فأما غيره فله أن يعتمر فى أى الشهور شاء، و كم شاء من العمره. فإن يكن ما تأولوه موجودا فى التوقيت عن لسان الرسول الله صلى

الله عليه وآله فمأخوذ به، وإن كان غير ذلك من جهة الاجتهاد و الظن فذلك مردود عليهم و راجع فى ذلك كله إلى ما قالته الأئمة عليهم السلام. انتهى. أقول " و الذى وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسأله ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى عبد الله عليه السلام قال

فى كتاب على عليه السلام: فى كل شهر عمره.

و عن يونس بن يعقوب فى الموثق قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إن عليا عليه السلام كان يقول
فى كل شهر عمره.

و عن على بن أبى حمزه قال

سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل مكه فى السنه المره أو المرتين أو الأربعم، كيف يصنع؟ قال إذا دخل فليدخل مليا و إذا خرج محلا- قال و لكل شهر عمره. فقلت يكون أقل؟ فقال فى كل عشره أيام عمره. ثم قال و حقك لقد كان فى عامى هذه السنه ست عمر. قلت و لم ذاك؟ قال كنت مع محمد بن إبراهيم بالطائف. فكان كلما دخل دخلت معه.

و على كل تقدير فالعمل على هذه الروايات الكثيره أظهر. و أما ما دل على مذهب ابن أبى عقيل من صحاح الحلبي و حرير و زراره فقد حملها الشيخ و من تبعه من الأصحاب على عمره التمتع. و هو فى مقام الجمع غير بعيد، و احتمال المحدث المتقدم ذكره حملها على التقيه مستندا إلى الأخبار الداله على الشهر، و أنه مذهب على عليه السلام و ما رواه الصدوق عن ابن بكير عن زراره قال سمعت أبا جعفر عليه

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٣٨

السلام يقول

من طاف

بالبیت و بالصفاء و المروه أحل أو کره، إلا من اعتمر فی عامه ذلك أو ساق الهدی و أشعره و قلده.

و قال " و کره العمره فی السنه مرتین الحسن البصری و ابن سیرین و مالک و النخعی و المنقول عنهم كما ترى القول بالکراهه و الروایات داله على التحريم". و به قال ابن أبی عقیل. فلا- يتم ما ذكره من الحمل على التقیه. و کیف كان فالأظهر هو ما دلت علیه جملة روایات الشهر. و أما ما ذهب إليه المرتضى و ابن إدريس و من تبعهما فالظاهر أنه ضعيف أما ما استند إليه المرتضى فخبير عامی كما نقله فی المنتهى. عن ابن أبی عقیل أنه قال فی وصف العمره المفردة: فإذا طاف بالبیت و صلى خلف المقام و سعى بين الصفاء، قصر أو حلق، و إن شاء خرج و إن شاء أقام. و لم يذكر طواف النساء، و ظاهره موافق لما تقدم نقله عن الجعفی و الصدوق من أنه ليس فی العمره المبتوله طواف النساء. و قد تقدم الكلام فی ذلك فی المسأله الثانيه".

جملة من أحكام الإحرام

السرائر (مجلد ١ صفحہ ٥٢٦)" قال محمد بن إدريس رحمه الله: و الأظهر الذى يقتضيه الأدله، و أصول مذهبنا أن الإحرام لا ينعقد إلا من الميقات، سواء كان مندورا أو غيره، و لا يصح النذر بذلك أيضا، لأنه خلاف المشروع، و لو انعقد بالنذر، كان ضرب المواقيت لغوا، و الذى اخترناه، يذهب إليه السيد المرتضى رحمه الله، و ابن أبى عقيل، من أصحابنا، و شيخنا أبو جعفر، فى مسائل خلافه".

منتهى المطلب (مجلد ٢ صفحہ ٦٦٩)" و عن أبى بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول

لو أن عبدا

أنعم الله عليه نعمه أو ابتلاه ببلية فعافاه من تلك البلية، فجعل على نفسه أن يحرم بخراسان كان عليه أن يتم

، احتج ابن إدريس بأن الأدلة و أصول المذهب يقتضى أن الإحرام لا ينعقد إلا من الميقات، سواء كان مندورا أو لم يكن، و لا يصح النذر بذلك لأنه خلاف الشرع، و لو انعقد النذر كان ضرب المواقيت لغوا، ثم ينقل هذا المنع عن السيد المرتضى، و ابن أبى عقيل و الشيخ فى الخلاف، و الجواب: المنع من كون الأدلة يقتضى عدم الانعقاد قبل الميقات مع النذر، و قوله لو انعقد النذر كان ضرب المواقيت لغوا ملازمه غير مسلمه، إذ الفائده غير منحصره فى ذلك، بل هاهنا فوائد أخرى، منها مع تجاوزها من غير إحرام (كذا)، و منها وجوب الإحرام منها لا قبلها لغير النادر".

الدروس (صفحة ١٤٣) "الخامس: لو أحرم الرق بغير إذن سيده حلله من غير هدى، و كذا لو أذن له فى نسك فأتى بغيره، و إن كان عدولا إلى الأدنى، كما لو أذن له فى الحج فاعتمر أو فى التمتع فقرن على مذهب ابن أبى عقيل، لأنه يسقط عنه سعى الحج عنده لتحقق المخالفه مع احتمال المنع".

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٤٠

مجمع الفائده و البرهان (مجلد ٦ صفحه ٢٢٨) "قال فى المنتهى: و ادعى الشيخ عليه أى على تحريم إنشاء إحرام قبل إكمال الأول الإجماع، و قد خالف الجمهور فى ذلك، و نقل خلاف ابن أبى عقيل فى ذلك أيضا، و قد تقدم دليل المسأله فى بيان أفعال أنواع الحج، فإن الأخبار الصحيحه دلت على وجوب الإحلال بالتقصير للمتمتع، ثم الشروع فى إحرام الحج".

مدارك الأحكام (مجلد ٧ صفحه ٢٤٩)"

و نقل عن ابن أبي عقيل أنه قال: غسل الإحرام فرض واجب. و هو ضعيف، و قد تقدم الكلام في ذلك في باب الأغسال المسنونه".

(و صفحه ٢٦٨) "أجمع العلماء كافه على أن الواجب التلبيات الأربع خاصه و إنما اختلفوا في كيفيتها، فذهب المصنف رحمه الله إلى أن الواجب: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك. و قال المفيد و ابنا بابويه و ابن أبي عقيل و ابن الجنيد و سلار يضيف إلى ذلك: إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك".

(و صفحه ٣٤٠-٣٥٦) "و اختلف كلام الأصحاب في تفسير الفسوق، فقال الشيخ و ابنا بابويه و المصنف و جماعه: إنه الكذب. و خصه ابن السراج بالكذب على الله تعالى و على رسوله و الأئمه عليهم السلام. و قال المرتضى و ابن الجنيد و جمع من الأصحاب: إنه الكذب و السباب. و قال ابن أبي عقيل "إنه كل لفظ قبيح".

اختلف الأصحاب في جواز الادهان بغير الأدهان الطيبه كالشيرج و السمن و الزيت اختيارا، فمنعه الشيخ في النهايه و المبسوط و جمع من الأصحاب، و سوغه المفيد و سلار و ابن أبي عقيل و أبو الصلاح، و المعتمد الأول.

الخامس: اختلف الأصحاب في جواز تغطيه الرجل المحرم وجهه، فذهب الأكثر إلى الجواز، بل قال في التذكره "إنه قول علمائنا أجمع". و منعه ابن أبي عقيل و جعل كفارته إطعام مسكين في يده".

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٤١

(و مجلد ٨ صفحه ٣٢٢ ٣٢٩) "و صحيحه محمد بن مسلم و زراره عن أبي عبد الله عليه السلام

في محرم قتل نعامه قال عليه بدنه فإن لم يجد فإطعام ستين مسكينا، فإن كانت قيمه البدنه

أكثر من إطعام ستين مسكينا لم يزد على طعام ستين، و إن كانت قيمه البدنه أقل من إطعام ستين مسكينا لم يكن عليه إلا قيمه البدنه.

و يستفاد من هذه الروايه أن قيمه البدنه لو زادت عن إطعام الستين لم يجب عليه التصديق بالزائد، و لو نقصت لم يجب عليه الإكمال، لكن ليس فيها دلالة على تعيين المدين لكل مسكين، بل ربما ظهر منها الاكتفاء بالمد، لأنه المتبادر من الإطعام. و من ثم ذهب ابن بابويه و ابن أبي عقيل إلى الاكتفاء بذلك، و يدل عليه صريحا ما رواه الشيخ فى الصحيح عن معاويه بن عمار قال، قال أبو عبد الله عليه السلام

من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل، فإن لم يجد ما يشتري به بدنه و أراد أن يتصدق فعليه أن يطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما، مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أيام.

و العمل بهذه الروايه متجه، و تحمل روايه أبى عبيده المتضمنه لإطعام المدين على الاستحباب. و ذهب ابن بابويه و ابن أبى عقيل إلى الاكتفاء بصوم الثمانية عشر مع العجز عن الإطعام مطلقا، لقوله عليه السلام فى صحيح معاويه المتقدمه

فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما، مكان كل عشرة مساكين ثلاثة أيام

و لما رواه ابن بابويه فى الصحيح، عن عبد الله بن مسكان، عن أبى بصير و الظاهر أنه ليث المرادى قال

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم أصاب نعامه أو حمار وحش قال عليه بدنه، قلت فإن لم يقدر قال يطعم ستين مسكينا، قلت فإن لم يقدر على ما يتصدق به ما عليه؟

و أجاب عنهما في المختلف باحتمال أن يكون السؤال وقع عن لا يقدر على صوم الستين".

اقتصر ابن الجنيد و ابن بابويه و ابن أبي عقيل على الشاه، و لم يتعرضوا لأبدالهما. و الأصح ثبوت الأبدال فيهما كما في الظبي لقوله عليه السلام في صحيحه أبي عبيده

إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٤٢

الحدائق الناضرة (مجلد ١٥ صفحہ ١١) "أقول: و مع تسليم صحه وقوع الإحرام للحج و العمره بناء على مذهب ابن أبي عقيل و من قال بقوله بالتخيير يحتاج إلى دليل فإن مقتضى قول أولئك إنما هو شريك لك. و كذا قال على بن بابويه في رسالته، و ابنه أبو جعفر في مقنعه و هدايته، و هو قول ابن أبي عقيل و ابن الجنيد و سلار. و قال السيد المرتضى رضى الله عنه ليبيك اللهم ليبيك، لا شريك لك ليبيك، إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك ليبيك. هذا ما نقله في المختلف من الأقوال في المسألة. و قال المحقق في الشرائع و صورتها أن يقول: ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك. و اختار هذا القول العلامة في المختلف و إليه يميل كلامه في المنتهى، و اختاره جملة من المتأخرين و متأخريهم: منهم السيد السند في المدارك، و جده في المسالك، و الفاضل الخراساني في الذخيره" (و صفحہ ١٧٧ - ١٧٨) "و ثانيها أنه لو لم يجد البدنه فقيمتها، فإن لم يجد فض القيمة على البر، و صام لكل نصف صاع يوماً. و به قال أبو الصلاح. و ظاهره أنه يتصدق بالقيمه،

فإن لم يجد قيمه فضها على البر، و صام عن كل نصف صاع يوماً. و ثالثها أنه لو لم يجد إطعام ستين مسكيناً. و به قال ابن بابويه و ابن أبي عقيل و الشيخ المفيد و السيد المرتضى و سائر. و الذى وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بهذه المسألة هو ما رواه ثقة الإسلام و الشيخ فى الصحيح عن أبى عبيده عن أبى عبد الله عليه السلام قال

إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد، قوم جزأه من النعم دراهم، ثم قومت الدراهم طعاماً، لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً.

(و صفحہ ۱۸۲) ". و هو قول الصدوق و ابن أبى عقيل، كما صرحت به روايه أبى بصير الصحيحه بنقل الصدوق، و صحيحه معاويه بن عمار، و روايه العياشى، و روايه كتاب الفقه الرضوى.

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ۳۴۳

و يؤيده ما رواه ثقة الإسلام فى الموثق عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام

فى قول الله (عز و جل) أَوْ عَدَلْ ذَلِكْ صِيَامًا قَالَ " يثمن قيمه الهدى طعاماً، ثم يصوم لكل مد يوماً، فإذا زادت الأمداد على شهرين فليس عليه أكثر منه

(و صفحہ ۱۹۰) " فذهب الأكثر و منهم: الشيخ فى النهايه و المبسوط، و الشيخ المفيد، و ابن أبى عقيل، و ابن بابويه، و الشهيد فى الدروس، و المرتضى، و غيرهم إلى أنها مرتبه، و نسبه فى المبسوط إلى أصحابنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، بعد اعترافه بأن ظاهر القرآن يدل على التخيير. و ظاهر العلامه فى جملة من كتبه القول بأنها مخيره، و

به صرح فى المنتهى و التذكرة، و نقله فى المختلف عن ابن إدريس و نقل عنه أنه نسبه أيضا إلى الشيخ فى الجمل و الخلاف. و يدل على الأول الأخبار المتقدمه كصحيحه محمد بن مسلم و زراره و صحيحه أبى عبيده، و صحيحه معاويه بن عمار، و روايه أبى بصير فإن الجميع قد اشترك فى الدلاله على أن الانتقال إلى المرتبه الثانيه مرتب على عدم القدره على الأولى، و كذا من الثانيه إلى الثالثه و يدل على الثاني ظاهر الآيه و هو قوله (عز و جل) هَيْدِيَا بِالْعِزِّ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عِدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا الْمُؤَكَّد بقول الصادق عليه السلام فى صحيحه حريز:

و كل شىء فى القرآن أو فصاحبه بالخيار يختار ما شاء، و كل شىء فى القرآن فمن لم يجد فعليه كذا فالأول بالخيار

و روايه عبد الله بن سنان المتقدم نقلها عن تفسير العياشى. و المسأله لا تخلو من شوب الإشكال و الاحتياط فى العمل بالترتيب و القول بالتخيير لظاهر الآيه فيه قوه ظاهره.

الحدائق الناضره (مجلد ١٨ صفحه ٥١) " و قال ابن أبى عقيل: " ثم انحر و اذبح و كل و أطعم و تصدق ". و قال ابن إدريس: " و أما هدى المتمتع و القارن فالواجب أن يأكل منه و لو قليلا " و يتصدق على القانع و المعتر و لو قليلا للآيه و هو قوله تعالى فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ.

(و صفحه ١٠٠ - ١٠١) " (منها) أن لا يكون خصيا فحلا على خلاف فيه. فذهب الأكثر إلى عدم إجزائه،

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٤٤

بل ظاهر العلامه فى التذكرة أنه قول علمائنا أجمع، و نحوه فى المنتهى، و نقل فى المختلف

عن ابن أبي عقيل أنه يكره، و المعتمد المشهور، للأخبار الصحيحة الداله على عدم الإجزاء إلا مع عدم غيره".

"احتج لابن أبي عقيل فى المختلف بقوله تعالى فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ و لأنه أنفع للفقراء، ثم أجاب عنه بالأخبار الصحيحة التى نقلها و إطلاق جملة من عبارات الأصحاب يدل على المنع و عدم الإجزاء مطلقاً".

(و صفحہ ۱۰۴) "يشترىها على أنها مهزولة ثم يذبحها فتظهر سمينه، فإن المشهور الإجزاء كما قدمنا ذكره. و نقل عن ابن أبي عقيل أنها لا تجزى، لأنه ذبح ما يعتقد كونه مهزولا غير جائز. فلا يمكن التقرب به إلى الله، و إذا انتفت نيه القربه انتفى الإجزاء. و أجيب عنه بالمنع من الصغرى، إذ غاية ما يستفاد من الأدله عدم إجزاء المهزول، لا تحريم ذبح ما ظن كونه كذلك. أقول: لا يخفى أن المتبادر من قوله عليه السلام فى الروايات المتقدمه

إذا اشترى الهدى مهزولا فوجده سميना

أن الوجدان إنما هو بعد الذبح الذى به يتحقق ذلك، و به يظهر ضعف هذا القول".

(و صفحہ ۱۱۸-۱۱۹) "و قال ابن أبي عقيل "المتمتع إذا لم يجد هديا فعليه صيام" و أطلق و قال ابن إدريس "الأظهر و الأصح أنه إذا لم يجد الهدى و وجد ثمنه لا يلزمه أن يخلفه، بل الواجب عليه إذا عدم الهدى الصوم، سواء وجد الثمن أم لم يجده" و الأصح القول المشهور".

"أقول: لا يخفى أن هذه العبارة غير ظاهره فيما ادعاه، بل هى مجمله مطلقه كإجمال عباره ابن أبي عقيل المتقدمه، لاحتمال أن يريد القدره عليه أو على ثمنه، كما أن عدم الوجدان المترتب عليه الصوم فى الآيه محمول على ذلك بمعونه الأخبار المذكوره".

حياه ابن أبي عقيل و

الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم

فإن الجزاء متناول للجميع.

(و صفحہ ٤٢٢) "نقل عن ابن أبي عقيل أنه قال " وإذا جامع الرجل في عمرته بعد أن طاف بها و سعى قبل أن يقصر فعليه بدنه و عمرته تامه، فأما إذا جامع في عمرته قبل أن يطوف بها و يسعى فلم أحفظ عن الأئمة عليهم السلام شيئاً أعرفكم به، فوقفت عند ذلك و رددت الأمر إليهم".

(و صفحہ ٤٤٦) "أبو عبد الله عليه السلام

الرجل إذا حلف ثلاثه أيمان في مقام ولاء و هو محرم، فقد جادل، و عليه حد الجدل، دم يهريقه و يتصدق به

و مقتضى الروايه اعتبار كون الأيمان الثلاثه ولاء في مقام واحد. و يمكن حمل الأخبار المطلقه على هذا المقيد كما هو اختيار ابن أبي عقيل فإنه قال " من حلف ثلاثه أيمان بلا فصل في مقام واحد فقد جادل و عليه دم، و لو زاد الصادق عن ثلاث و لم يتخلل التكفير فشاہ واحده عن الجميع، و مع تخلله فلكل ثلاث شاه، و لو اضطر إلى اليمين لإثبات حق أو نفى باطل فالأظهر أنه لا كفاره".

(و صفحہ ٤٥٠) "عن أبي عبد الله عليه السلام قال

لا تدهن حين تريد أن تحرم بدهن فيه مسك و لا عنبر من أجل أن رائحته تبقى في رأسك بعد ما تحرم، و ادهن بما شئت من الدهن حين تريد أن تحرم، فإذا أحرمت فقد حرم عليك حتى تحل.

و جوز المفيد، و سلار و ابن أبي عقيل، و أبو الصلاح الأدهان بغير المطيب، تمسكا بمقتضى الأصل، و هو مدفوع باطلاع الروايات المتضمنه للمنع.

(و صفحہ ٤٥٥) "عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي

الحسن الرضا عليه السلام قال

سألته عن المحرم يصيب الصيد بجهاله قال عليه كفاره قلت فإن أصابه خطأ قال و أى شىء الخطأ عندك؟ قلت يرمى هذه النخلة فيصيب نخله أخرى قال نعم هذا الخطأ و عليه الكفاره.

و حكى العلامة فى المختلف عن ابن أبى عقيل أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بسقوط الكفاره عن الناسى فى الصيد، و هو ضعيف".

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٤٦

تروك الإحرام

كشف الرموز (مجلد ١ صفحہ ٣٥٥) " فى تروك الإحرام قال دام ظلّه: وقيل لا- يحرم إلا- أربعه، إلى آخره. قلت: فى تحريم الطيب أقوال، قال الشيخ فى المبسوط، و المفيد فى المقنعه، و ابن أبى عقيل فى المتمسك، و أبو الصلاح: لا- يشم شيئاً من الطيب، و هو اختيار المتأخر و شيخنا دام ظلّه.

(و صفحہ ٣٥٦) " ذكر محمد بن على بن بابويه روايه عن الصادق عليه السلام أنه

يكره من الطيب أربعه أشياء للمحرم، المسك و العنبر و الزعفران و الورد.

و قال ابن أبى عقيل: و أكثر الطيب عندهم أربع، و هو الأربع المذكوره و تحمل الكراهيه على التحريم و المراد بالكراهيه (التحريم خ.). يدل على ذلك ما رواه إبراهيم النخعي، عن معاوية بن عمار، قال

إنما يحرم عليك من الطيب أربعه أشياء المسك و العنبر و الزعفران و الورد.

و الأولى (الوجه خ.) اجتناب الطيب كله إلا (الخلوق خ) لعموم أكثر الروايات فى النهى.

(و صفحہ ٣٥٧) " قال دام ظلّه: و لبس المخيط للرجال و فى النساء قولان أصحهما الجواز. قال الشيخ فى النهايه: لا يجوز لهن، و قد وردت روايه بالجواز، إشاره إلى ما قدمناه من روايه الحلبي، و يعقوب بن شعيب عند ذكر الحرير. و

بالجواز يقول المفيد و ابن أبي عقيل، و الشيخ فى المبسوط، ذهب إلى أنه رخص لهن فى لبس القميص".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحہ ٣٠٨) " و قال ابن أبي عقيل: و إذا رمى يوم النحر جمره العقبة و حلق حل له لبس الثياب و الطيب، إلا المتمتع فإنه يكره له الطيب، إلى أن يطوف طواف

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٤٧

الزياره، و يسعى، فأما القارن و المفرد فلا بأس له بالطيب، فإذا طاف و سعى حل له النساء و الطيب.

(و صفحہ ٣٠٩) "مسأله: المشهور أن النساء لا يحلن إلا بطواف النساء، ذهب إليه علماءنا، إلا ابن أبي عقيل، فإنه قال: فإذا فرغ من الذبح و حلق زار البيت، فيطوف به سبعة أشواط، و يسعى فإذا فعل ذلك أحل من إحرامه، و قد قيل فى روايه شاذه عنهم إنه إذا طاف طواف الزياره أحل من كل شىء أحرم منه، إلا النساء حتى يرجع إلى البيت، فيطوف به سبعة آخر، و يصلى ركعتى الطواف، ثم يحل من كل شىء، و كذلك إن كانت امرأه لم تحل للرجل حتى يطوف بالبيت سبعة آخر، كما وصفت فإذا فعلت ذلك فقد حل لها الرجال. الأول فى وجوب طواف النساء تحريمهن على المحرم قبله فعله، و هو مذهب علمائنا أجمع، إلا ابن أبي عقيل، فإن كلامه هذا يشعر بإباحه و طئهن قبله.

"المقام الثانى هل يحرم الرجال على النساء قبل أن يطفن النساء؟ كلام ابن أبي عقيل يقتضى إيجاب ذلك، على الروايه الشاذه عنده".

الحدائق الناضره (مجلد ١٥ صفحہ ٥٠٢) "لا- خلاف فى جواز أكله و الادهان به عند الضروره. و إنما الخلاف فى الادهان به اختيارا، فالمشهور التحريم، و نقل الجواز

فى الدروس عن الشىخ المفيد؁ نقله الفاضل الخراسانى فى الذخيره أفضا عن الشىخ المفيد و ابن أبى عقيل و سلار و أبى الصلاح. و الأظهر الأول؁ و يدل عليه ما تقدم فى صحيحه الحلبي؁ و روايه على بن أبى حمزه؁ لقوله عليه السلام فىهما بعد أن رخص له فى الادهان إذا أراد الإحرام

فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل

و فى الصحيح عن معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال

لا تمس شيئاً من الطيب و أنت محرم؁ و لا من

حياه ابن أبى عقيل و فقهه؁ ص: ٣٤٨

الدهن.

الحديث و قال فى آخره؁

يكره للمحرم الأدهان الطيبه؁ إلا المضطر إلى الزيت أو شبهه يتداوى به.

جواهر الكلام (مجلد: ١٨ صفحه ٣٨٧)" و أما الوجه فالمشهور جوازه؁ بل عن الخلاف و التذكرة و المنتهى الإجماع عليه؁ للأصل و النصوص السابقه؁ و تخمير وجه المحرم إذا مات دون رأسه؁ و لقطع تفصيل الشركه فى قوله عليه السلام

إحرام الرجل فى رأسه و إحرام المرأه فى وجهها

و خبر منصور بن حازم

رأيت أبا عبد الله عليه السلام و قد توضأ و هو محرم ثم أخذ منديلاً فمسح وجهه

و خبر عبد الملك القمى سأله عليه السلام

عن الرجل المحرم يتوضأ ثم يجلس وجهه بالمنديل يخمره كله قال: لا بأس

و خبر أبى البخترى المروى عن قرب الإسناد عن أمير المؤمنين عليه السلام

المحرم يغطى وجهه عند النوم و الغبار إلى طرار شعره

نعم فى صحيح معاويه عن الصادق عليه السلام

يكره للمحرم أن يجوز بثوبه فوق أنفه

و فى صحیح حفص و هشام عنه عليه السلام أيضا

يكره للمحرم أن يجوز بثوبه أنفه من أسفل

و

قال عليه السلام

أضح لمن أحرمت له

فما عن ابن أبي عقيل من عدم جوازه و إن فيه كفاره إطعام مسكين واضح الضعف، و إن كان ربما يشهد له مضمرة الحلبي الآتي بناء على أن الأصل فيما وجبت له الكفاره الحرمه، إلا أنه غير ناهض بمعارضه ما عرفت من وجوه، بل يمكن القطع ببطلانه إن أراد البعض للسيره القطعيه.

أحكام الإحرام

الحدائق الناضره (مجلد ١٨ صفحه ١٩٥) " و عن الشيخ المفيد، و السيد المرتضى، و الصدوق فى المقنع، و سلار، و ابن أبى عقيل، و الشيخ على بن بابويه: أنه مع العجز عن الشاه ينتقل إلى الإطعام، و مع تعذره إلى صيام ثلاثه أيام.

(و صفحه ١٩٨) " و عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل و الشيخ على بن بابويه: أنهم اقتصروا على الشاه و لم يتعرضوا لإبدالها. و اختار فى المدارك القول الأول، و احتج عليه بقوله عليه السلام فى صحيحه أبى عبيده رحمه الله

إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم.

(و صفحه ٢٣١) " و نقل عن ابن أبى عقيل أن من قتل حمامه فى المحرم و هو محرم فعليه شاه. و عن ابن الجنيد إن المحرم فى الحرم يجب عليه الفداء مضاعفا. و هو أحد قولى السيد المرتضى. و جعله أبو الصلاح روايه. و القول الآخر: يجب عليه الفداء و القيمه أو القيمه مضاعفه.

(و صفحه ٣٨٨) " و عن ابن أبى عقيل أنه قال " و إذا جامع الرجل فى عمرته بعد أن طاف بها و سعى قبل أن يقصر، فعليه بدنه، و عمرته تامه، فأما إذا جامع فى عمرته قبل أن يطوف لها و

يسعى، فلم أحفظ عن الأئمة عليهم السلام شيئاً أعرفكم به، فوقفتم عند ذلك، ورددت إليهم عليهم السلام".

و عن أبي الصلاح: في الوطاء في إحرام المتعه قبل طوافها و سعيها فساد المتعه و كفاره بدنه.

(و صفحہ ۴۵۵) "و قد اختلف الأصحاب في تفسير الفسوق. و قال ابن أبي عقيل: إنه الكذب و اللفظ القبيح و قال ابن البراج: إنه الكذب على الله (تعالى) و على رسوله صلى الله

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ۳۵۰

عليه و آله و على الأئمة عليهم السلام. و المشهور الأول، و هو المعتمد (و صفحہ ۴۶۷ - ۴۶۸) "نعم نقل التقييد عن ابن أبي عقيل، فإنه قال. و من حلف ثلاث أيمان بلا فصل في مقام واحد فقد جادل، و عليه دم. أقول: و الظاهر عندي أن المستند في هذا التفصيل الذي اشتهر بين الأصحاب إنما هو كتاب الفقه الرضوي، فإنه صريح الدلالة واضح المقال في الاستدلال، لا تعتريه شبهه الشك و لا الاحتمال في هذا المجال حيث قال عليه السلام

و اتق في إحرامك الكذب، و اليمين الكاذبه و الصادقه، و هو الجدل الذي نهى الله (تعالى) عنه. و الجدل قول الرجل لا و الله و بلى و الله. فإن جادلت مره أو مرتين و أنت صادق فلا- شىء عليك، و إن جادلت ثلاثا و أنت صادق فعليك دم شاه، و إن جادلت مره و أنت كاذب فعليك دم شاه، و إن جادلت مرتين كاذبا فعليك دم بقره، و إن جادلت ثلاثا و أنت كاذب فعليك بدنه.

انتهى. قال الحسن بن أبي عقيل: من حلف ثلاث أيمان بلا فصل في مقام واحد فقد جادل، و عليه دم، قال: و روى

أن المحرمين إذا تجادلا، فعلى المصيب منهما دم شاه، و على المخطئ بدنه، و ظاهر كلام الجعفي تخصيص الجدل المحرم على المحرم بهذين الفردين، و أنه إذا جادل مرتين بأحد هذين النوعين فعليه دم شاه. و مستنده غير ظاهر، بل ظاهر جملة من الروايات المتقدمة رده. و أما مذهب الحسن فهو لا يخلو من الإجمال بكون هذه الثلاث الموجبه الدم في الجدل صادقا أو كاذبا أو أعم منهما، و هل المراد انحصار الجدل في هذا الفرد فلا كفاره في غيره أم هذا بعض أفرادها؟ و بالجملة فالإجمال فيه ظاهر. و قد عرفت دلالة جملة من الأخبار على وجوب الشاه في الثلاث ولاء، و لكنها مخصوصه بالجدل صادقا كما عرفت (و صفحه ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١) " و ثانيهما ما يجب من الفداء و المشهور أنه شاه، و عن ابن أبي عقيل أن فديته صيام أو صدقه أو نسك، كالحلق لأذى. و قال الصدوق: لا بأس بالتظليل، و يتصدق

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٥١

عن كل يوم بمد و قال أبو الصلاح الحلبي " على المختار لكل يوم شاه، و على المضطر لجملة المده شاه ". و يدل على المشهور صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع قال

سأله رجل عن الظلال للمحرم من أذى مطر أو شمس، و أنا أسمع، فأمره أن يفدى شاه و يذبحها بمنى، و قال نحن إذا أردنا ذلك ظللنا و فدينا.

و الظاهر أن مستند ابن أبي عقيل ما رواه الشيخ عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال

قال الله تعالى في كتابه فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَمَنْ

عرض له أذى أو وجع، فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحا فالصيام ثلاثة أيام، و الصدقه على عشره مساكين يشبعهم من الطعام، و النسك شاه يذبحها فيأكل و يطعم. و إنما عليه واحد من ذلك

و الجواب عنها: أن ما قدمناه من الأخبار وارد في خصوص التظليل و دلالة هذا الخبر عليه إنما هي بطريق الإطلاق، فيحمل على ما عداه جمعا.

(و صفحه ٤٩٦)" و نقل في الدروس عن ابن أبي عقيل أنه منع من ذلك و جعل كفارته إطعام مسكين في يده. و قال الشيخ في التهذيب: فأما تغطيه الوجه فيجوز مع الاختيار غير أنه تلزمه الكفاره، و متى لم ينو الكفاره لم يجز ذلك. أقول: و يدل على القول المشهور و ما تقدم من صحيحه زراره، و ما رواه الصدوق في الصحيح عن زراره قال

قلت لأبي جعفر عليه السلام: المحرم يقع الذباب على وجهه حين يريد النوم فيمنعه من النوم، أ يغطي وجهه إذا أراد أن ينام؟ قال: نعم

و روايه الحميرى المتقدمه و ما رواه الحميرى أيضا في كتاب قرب الإسناد عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال

سألته عن المحرم هل يصلح له أن يطرح الثوب على وجهه من الذباب و ينام؟ قال: لا بأس.

(و صفحه ٥٤٠)" و عن ابن أبي عقيل: أن من انكسر ظفره و هو محرم فلا يقصه، فإن فعل فعليه أن يطعم مسكينا في يده. و قال ابن الجنيد: من قص ظفرا كان عليه مد أو قيمته، و فى الظفرين مدان أو قيمتهما، فإن قص خمسه أظافر من يد واحده أو زاد على ذلك كان

حياه ابن أبي عقيل و

عليه دم إن كان في مجلس واحد، فإن فرق بين يديه ورجليه كان عليه ليديه دم ورجليه دم.

(و صفحة ٥٥٢) "و حكى العلامة في المختلف عن ابن أبي عقيل أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بسقوط الكفاره عن الناسى في الصيد. و المعتمد المشهور، لما سبق من الأخبار في المسأله".

جواهر الكلام (مجلد ٢٠ صفحه ١٩٦) بل لعله كذلك أيضا في كلام من أطلق كالمفيد و ابنى بابويه و ابن أبي عقيل و المرتضى و سلار على ما حكى عنهم، نعم عن أبي الصلاح و ابن زهره إطلاق أن من لم يجد البدنه تصدق بثمانها، كقول أبي جعفر عليه السلام لمحمد بن مسلم في الصحيح

عدل الهدى ما بلغ يتصدق به

و يمكن تنزيهه على إرادته الصدقه به على الوجه المزبور.

(و صفحة ٢٠٩) "و خبر أبي بصير

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل ثعلبا قال عليه دم، قلت فأرنا قال: مثل ما في الثعلب

بل النصوص في الأرنب كثيره، أما الثعلب فلم أعثر فيه إلا على خبر أبي بصير، و هو بعد انجباره و المماثله في الآيه كاف في إثبات حكمه، و المناقشه في سنده مدفوعه بالانجبار، و لا ينافيه تخصيص الأرنب بالشاه في الصحيح الأول بعد احتمال الترك وجوها منها الاكتفاء بذكر الأرنب لمعلوميه التساوى بينهما، بل لعل الثعلب أولى بالشاه حينئذ من الأرنب لأنها أتم بالمماثله فيه، فوسوسه بعض متأخرى المتأخرين حينئذ في حكم الثعلب بالنسبه إلى الشاه في غير محله، نعم ظاهر المصنف أو صريحه عدم بدل لفدائهما، كالمحكى عن ظاهر الصدوقين و ابنى الجنيد و أبي عقيل للأصل من غير معارض بعد اقتصار النصوص على الشاه

خاصه. و لكن قیل و القائل الشیخان و سلار و القاضی و ابن حمزه و الحلی و یحیی بن سعید علی ما حکى عنهم فیہ ما فی الطبی لما سمعته من قول الصادق علیه السلام فی صحیح معاویه السابق الشامل لهما، كأخبار أبی عبیده و ابنی مسلم و بکیر المتقدمه سابقا المعتضده بظاهر الآیه و غیرها فی البدلیه الشامله للفرض، و من هنا کان هو الأصح.

حیاہ ابن أبی عقیل و فقہه، ص: ۳۵۳

(و صفحہ ۳۱۷)" و علی کل حال فما عن ابن أبی عقیل من أنه لیس علی المحرم فی قتل الحمامه فی الحرم إلا شاه واضح الفساد، بل یمکن تحصیل الإجماع علی خلافه تفضلا عن محکیه الذی سمعته عن شرح الجمل و سمعه عن الانتصار و الغنیه، بل قد سمعت النصوص فی خصوص الحمام و فرخه و بیضه فضلا عن النصوص العامه.

(و صفحہ ۳۸۰)" و ما عن ابن أبی عقیل من أنه إذا جامع الرجل فی عمرته بعد أن طاف لها و سعی قبل أن یقصر فعلیه بدنه و عمرته تامه، فأما إذا جامع قبل أن یطوف لها و سعی فلم أحفظ عن الأئمه علیهم السلام شیئا أعرفکم به، فوقفتم عند ذلك و رددت الأمر إلیهم لیس خلافا، بل یمکن تحصیل الإجماع علیه فی العمره المفرده التي حکى التصريح بها عن النهایه و المبسوط و المهدب و السرائر و الجامع فضلا عن إطلاق غیرها، مضافا إلی المعتبره، ففي صحیح بريد العجلی

سألت أبا عبد الله علیه السلام عن رجل اعتمر عمره مفرده فغشى أهله قبل أن یفرغ من طوافه و سعیه قال علیه بدنه لفساد عمرته، و علیه أن یقیم إلی الشهر الآخر فیخرج

إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره مفرده.

(و صفحہ ۳۸۴) "مضافا إلى ما سمعته من ابن أبي عقيل مما يظهر منه أن ذلك محفوظ له عن الأئمة عليهم السلام، و لذا لم يتوقف فيه، هذا و قد ذكر غير واحد أنه ليس في كلام الأكثر تعرض لوجوب إتمام العمره الفاسده، و لا وجوب التفريق، و لكن قطع الفاضل و الشهيدان و غيرهم به، و مستندهم غير واضح، لخلو الأخبار عنه، بل ربما أشعرت بالعدم، للتصريح فيها بالفساد، و عدم التعرض فيها للأمرين بالكليه مع كون المقام مقام حاجه.

(و صفحہ ۴۰۰) " و أما صحيح ابن عمار و حسنه سأل الصادق عليه السلام

عن المحرم تطول أظفاره أو ينكسر بعضها فيؤذيه قال: لا يقص شيئا إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ۳۵۴

و ليطعم، مكان كل ظفر قبضه من طعام

فحمله على الضروره متجه، و إلا فقد عرفت الإجماع على عدم التقدير بذلك. و أما الصاع فلم نجد له أثرا في شىء مما وصل إلينا من النصوص، و لعله أراد به صاع النبي صلى الله عليه و آله الذي هو خمسه أمداد، و حينئذ يكون موافقا للمشهور كالمحكى عن ابن أبي عقيل "من انكسر ظفره و هو محرم فلا يقصه، فإن فعل فعليه أن يطعم مسكينا في يده" بناء على إرادته الكنايه عن المد بذلك، و عن ابن حمزه أنه جعل تقليم أظفار اليدين في مجلس مما فيه شاه، و تقليم أظفار اليدين و الرجلين في مجلس مما فيه دم مطلق، و في مجلسين مما فيه دمان، للتصريح بالشاه للأول في خبرى الحلبي و أبي بصير بخلاف الثاني و فيه أن الظاهر إرادته الشاه

من الدم.

(و صفحہ ۴۱۶) "و علی کل حال فما عن المقنع من الصدقه کل يوم مد لخبر أبی بصیر سأله علیه السلام

عن المرأه یضرب علیها الظلال و هی محرمه قال: نعم، قال فالرجل یضرب علیه الظلال و هو محرم قال: نعم إذا كانت به شقیقه،
و یتصدق بمد کل يوم

الذی لا جابر له کى یصلح معارضا للنصوص المزبورہ، و کذا ما عن الحسن بن أبی عقیل فإن حلق رأسه لأذى أو مرض أو ظلل
فعليه فديه من صیام أو صدقه أو نسک، و الصیام ثلاثه أيام، و الصدقه ثلاثه أصوع بین سته مساکین و النسک شاه بناء علی
إرادته تخیر کل من الحالق و المظلل، لخبر عمر بن یزید عن الصادق علیه السلام المتقدم فی تفسیر الآیه

فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا- ینبغى للمحرم إذا كان صحیحا فالصیام ثلاثه أيام، و الصدقه علی عشره مساکین
یشبعهم من الطعام، و النسک شاه یذبحها فیأکل و یطعم، و إنما علیه واحد من ذلك.

(و صفحہ ۴۴۰) "و لکن لا یخفی علیها ما فی قوله "تعمد المس المسقط" ضروره کون ذلك من تعمد الإسقاط، و إن كان
تعمد المس الذی قد یتعقبه السقوط فهو لیس من العمد، لکن الظاهر عدم ترتب الکفارہ علیه، لما ذکره هنا علی وجه لم
یعرف فیہ خلاف، فلا بد

حیاہ ابن أبی عقیل و فقہه، ص: ۳۵۵

من حمل النصوص المزبورہ علی ما هنا أو علی ضرب من الندب. و أما المستثنى فلا خلاف معتد به أجده فیہ، بل عن الخلاف
و الغنیہ و التذکرہ و المنتهى الإجماع علی ثبوت الکفارہ فیہ علی الناسی و الجاهل، مضافا إلى النصوص التی قد

سمعت بعضها، فما عن ابن أبي عقيل من عدم الكفاره فى الصيد على الناسى واضح الفساد، و أما المجنون فقد صرح به الشيخ فى محكى الخلاف و المصنف و الفاضل و غيرهم، لأن عمدته و إن كان كالسهو لكن قد عرفت أن السهو هنا كالعمد، و حينئذ فالكفاره فى ماله يخرج به بنفسه إن أفاق، و إلا فالولى، نعم لو كان مجنونا أحرم به الولى و هو مجنون فالكفاره على الولى على ما فى الغنيه و غيرها كالصبي الذى لم يذكره المصنف، و لعله لأن كفارته على الولى لا عليه كما سلف، و قد سمعت ما فى مرسل تحف العقول، و فى خير الريان بن شبيب

و الصغير لا كفاره عليه، و هى على الكبير واجبه

كما أنه تقدم سابقا الكلام فيه و فى المجنون، فلاحظ و تأمل، و الله العالم".

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٥٦

الطواف

مختلف الشيعه (مجلد ١ صفحه ٢٩٧) "مسأله: قال ابن أبي عقيل: و إذا اغتسل يوم الترويه، و أحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط، و خرج متوجها إلى منى و لا يسعى بين الصفا و المروه، حتى يزور البيت فيسعى بعد طواف الزيارة، و لم يذكر باقى أصحابنا هذا الطواف فإن قصد بذلك ما ذكره الشيخ المفيد و ابن الجنيد فذلك قبل الإحرام." و قد بينا أن ابن أبي عقيل قال: إذا أحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط".

الدروس (صفحه ٩٨) "و قال الشيخ لا يجوز الطواف بعد الإحرام حتى يرجع من منى، فإن طاف ساهيا لم ينتقض إحرامه، غير أنه يعقد بتجديد التلبيه، و قال ابن إدريس لا ينبغى الطواف، و لو فعل لم يجدد التلبيه، و قال الحسن يطوف

أسبوعاً بعد الإحرام.

(و صفحہ ۱۲۰) "يؤخر التلبيه إلى أن ينهض به بعيره، و في روايه معاويه يلبى عند الرقطاء دون الردم و هو ملتقى الطريقين حين شرف على الأبطح، و اتفقوا على أنه يرفع صوته بها إذا انتهى إلى الردم و أشرف على الأبطح، و لا طواف بعد إحرام الحج و استحبه الحسن.

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ۳۵۷

الحدائق الناضره (مجلد ۱۶ صفحہ ۲۵۶) " و نقل عن ابن أبي عقيل أنه قال: لا يجوز الطواف و السعى بين الصفا و المروه إلا بطهاره. و يدل على القول المشهور أصالة البراءه مما لم يقيم على وجوبه دليل. و ما رواه الشيخ قدس سره في الصحيح عن معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال

لا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف، فإن فيه صلاه، و الوضوء أفضل على كل حال.

(و صفحہ ۳۱۲) أقول " و هو ظاهر الصدوق في من لا يحضره الفقيه حيث قال " و لا يجب طواف النساء إلا على الحاج ". ذكر ذلك في باب إهلال العمره المبتوله و إحلالها و نسكها، و لم أعثر على من نقله عنه، مع أن كلامه ظاهر فيه كما ترى. و هو الظاهر أيضا من ابن أبي عقيل، كما سيأتي نقل عبارته إن شاء الله تعالى "

(و صفحہ ۳۶۶) " الثامنہ المشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم أنه لا طواف بالبيت بعد إحرام الحج. و ظاهر الحسن بن أبي عقيل استحبابه في الصوره المذكوره، حيث قال: إذا اغتسل يوم الترويه و أحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط و خرج منها متوجها إلى منى، و لا يسعى بين الصفا و المروه حتى يزور البيت فيسعى

بعد طواف الزيارة".

الحدائق الناضرة (مجلد ١٧ صفحہ ٢٦٥ ٢٦٦) "و قد تقدم في كلام ابن أبي عقيل أنه على تقدير الروايه الشاذه بزعمه التي هي كما عرفت مستفيضه يجب على المرأه كما يجب على الرجل، و أنه لا يحل لها إلا به. و هو أيضا صريح عباره الشيخ على بن بابويه حيث قال: و متى لم يطف الرجل طواف النساء لم تحل النساء حتى يطف، و كذلك المرأه لا يجوز لها أن تجامع حتى تطوف طواف النساء، إلا- أن يكونا طافا طواف الوداع، فهو طواف النساء. و ظاهر العلامه في المختلف التوقف في ذلك، حيث قال بعد نقل كلام الشيخ على بن

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٥٨

بابويه كما عرفت بعد كلام ابن أبي عقيل الذي قدمناه في صدر المسأله ما صورته: المقام الثاني هل يحرم الرجال على النساء قبل أن يطفن طواف النساء؟ كلام ابن أبي عقيل يقتضى إيجاب ذلك على الروايه الشاذه عنده، و ذهب على بن بابويه إلى ذلك أيضا، و عندي فيه إشكال ظاهر لعدم الظفر بدليل عليه. و ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الميل إلى كلامه في المختلف حيث قال بعد نقله ذلك عن المختلف: و وجه الإشكال ظاهر، إذ ليس في النصوص ما يدل على حكم غير الرجل. ثم قال: و يمكن الاستدلال عليه بأن الإ-حرام قد حرم عليهن ذلك فيجب استصحابه إلى أن يثبت المزيل، و هو غير متحقق قبل طواف النساء".

جواهر الكلام (مجلد: ١٩ صفحہ ٣٥٠) و منها أن يكون (على سكينه و وقار مقتصدا في مشيه) تمام الطواف لا مسرعا و لا مبطئا كما عن الشيخ في النهايه و ابني الجنيد و أبي

عقيل و الحلبي و ابن إدريس و غيرهم".

السعي

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحہ ٢٩٣) "احتج ابن أبي عقيل بما رواه الحلبي في الصحيح قال

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه تطوف بين الصفا و المروه، و هي حائض قال: لا لأن الله تعالى يقول إِنَّ الصَّفا وَ المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ

و في الموثق عن ابن فضال قال قال أبو الحسن عليه السلام

لا تطوف و لا تسعي إلا بوضوء.

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٥٩

الدروس (صفحہ ١١٤) "و سادسها: الاقتصاد في مشيه على الأشهر، و قال الحسن: الرمل فعل العامه.

(و صفحہ ١١٧) "درس: مباحث السعي ثلاثه، الأول في مقدماته، و هي أربعة عشر، مسنونه التعجيل عقيب الطواف، أو قريبا منه، و الطهاره من الحدث على الأصح، خلافا للحسن حيث أوجبهما لروايه الحلبي و ابن فضال".

الحدائق الناضره (مجلد ١٤ صفحہ ٢٠١) "احتج ابن أبي عقيل بصحيحه الحلبي قال

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأه تطوف بين الصفا و المروه و هي حائض؟ قال: لا، إن الله تعالى يقول إِنَّ الصَّفا وَ المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ.

و استلام الحجر. و الشرب من زمزم. و الصب على الجسد من مائها من الدلو المقابل للحجر. و روايه ابن فضال قال: قال أبو الحسن عليه السلام

لا تطوف و لا تسعي إلا على وضوء.

و الجواب عن الروايتين بالحمل على الكراهه، جمعا بين الأدله".

(و مجلد ١٦ صفحہ ٢٥٧) "و يدل على ما ذهب إليه ابن أبي عقيل ما رواه الكليني قدس سره في الموثق عن ابن فضال قال: قال أبو الحسن عليه السلام

لا تطوف و لا تسعي إلا على وضوء.

و عن الحلبي في الصحيح قال

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تطوف بين الصفا والمروه و هي حائض. قال: لا- إن الله عز و جل يقول إِنَّ الصَّفاَ وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ.

و روى على بن جعفر فى كتابه عن أخيه عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يصلح أن يقضى شيئاً من المناسك و هو على غير وضوء قال: لا يصلح إلا على وضوء.

و الجواب: الحمل على الاستحباب كما تضمنته جملة من الأخبار المتقدمة".

جواهر الكلام (مجلد ١٩ صفحہ ١٤) "نعم عن ابن أبى عقيل و إذا اغتسل يوم الترويه و أحرم بالحج طاف بالبيت سبعة أشواط، و خرج متوجهاً إلى منى. و لا يسعى بين الصفا و المروه حتى يزور البيت، فيسعى بعد طواف الزيارة، مع أنه احتمال فى محكى المختلف إرادته الطواف قبل الإحرام الذى عرفت الكلام فيه، و على كل حال فإن طاف ساهياً فى كشف اللثام

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٦٠

أو عامداً لم ينتقض إحرامه كما فى القواعد و محكى السرائر و التهذيب. جدد بعده التلبيه أو لا، للأصل و خبر عبد الحميد بن سعيد سأل الكاظم عليه السلام

عن رجل أحرم يوم الترويه من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت بعد إحرامه و هو لا يرى أن ذلك لا ينبغى له أ ينتقض طوافه بالبيت إحرامه فقال: لا و لكن يمضى على إحرامه

و هو و إن كان ظاهر فى الجاهل إلا أن الظاهر أولويه الساهى منه أو مساواته له.

من مواقف عرفات و المشعر

كشف الرموز (مجلد ١ صفحہ ٣٦٤) "عن حريز، قال

سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل مفرد للحج، فاته الموقفان جميعاً. قال (فقال) له إلى طلوع الشمس يوم النحر، فإذا

طلعت الشمس من يوم النحر، فليس له حج، و يجعلها عمره و عليه الحج من قابل

(الحديث). و هو اختيار ابن أبي عقيل "

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحہ ٢٩٨) "مسأله: قال ابن أبي عقيل: فإذا أتيت عرفات ضربت خباك حيث شئت.

"مسأله: عرفه كلها موقف، و المشهور استحباب الوقوف في الميسره في سفح الجبل. قال السيد المرتضى: و أفضل المواقف منه ميسره الجبل، و كذا قال ابن الجنيد، و ابن أبي عقيل. "لنا: الأصل براءة الذمه، و ما رواه ابن بابويه و ابن أبي عقيل و غيرهما أن رسول الله صلى الله عليه و آله وقف بعرفه في ميسره الجبل فجعل الناس يتدرون أخفاف ناقته، فيقفون إلى جانبها، فنحاهما ففعلوا مثل ذلك، فقال

أيها الناس إنه ليس موضع

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٦١

أخفاف ناقتي في الموقف، و لكن هذا كله موقف

و أشار بيده إلى الموقف فتفرق الناس و قال صلى الله عليه و آله

عرفه كلها موقف، و لو لم يكن إلا ما تحت خف ناقتي لم يسع الناس ذلك.

" و قال ابن أبي عقيل و أبو الصلاح: حد عرفه من المأزمين إلى الموقف "

(و صفحہ ٢٩٩) "مسأله: قال في النهايه: و لا تصلى المغرب و العشاء الآخره إلا بالمزدلفه، و إن ذهب من الليل ربه، أو ثلثه، فإن عاقه عائق عن المجيء إلى المزدلفه إلى أن يذهب من الليل أكثر من الثلث جاز له أن يصلى المغرب في الطريق، و لا يجوز ذلك مع الاختيار. و كلام ابن أبي عقيل يوهم الوجوب، فإنه قال: حيث حكى صفه سنه رسول الله صلى الله عليه و آله فأوجب بسنته على أمته أن لا يصلى

أحد منهم، المغرب و العشاء بعد منصرفهم من عرفات، حتى يأتوا المشعر الحرام".

الدروس (صفحة ١٢٠)" و الدعاء عند الخروج إلى عرفه، و ضرب الخباء بتمره، و هى بطن عرفه، و قال الحسن يضربه حيث شاء.

(و صفحہ ١٢١)" و ثانيها: الكون بعرفه وحدها نمره و ثويه بفتح الشاء و كسر الواو و ذو المجاز و الأراك، فلا يجوز الوقوف بالحدود، و الظاهر أن خلف الجميل موقف، لروايه معاويه، و قال الحسن و ابن الجنيد و الحلبي حدها من المأزمين إلى الموقف.

" و يستحب أن يدعو بالمأثور، و يسأل العتق من النار، و يكثر من الاستغفار للآيه و السكينه، و الوقار، فإذا بلغ الكتيب الأحمر عن يمين الطريق قال ما رواه معاويه عن الصادق عليه السلام

اللهم ارحم موقفي، و زد في عملي، و سلم لي ديني، و تقبل مناسكي

، و تضيف إليه " اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف، و ارزقنيه أبدا ما أبقيتني " و الاقتصاد في السير لا وضعا و إبطاء، لقول رسول الله

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٦٢

صلى الله عليه و آله

عليكم بالدعه

و المضى بطريق المأزمين، و النزول ببطن الوادي عن يمين الطريق قريبا من المشعر، و تأخير العشاءين إلى جمع للجمع بأذان و إقامتين إجماعا، و أوجب الحسن تأخيرها إلى المشعر في ظاهر كلامه".

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحہ ٣٠٠)" مسأله: يجوز الإفاضه من المشعر قبل طلوع الشمس، و قال ابن أبي عقيل: فإذا أشرق الفجر و بين و رأت الإبل مواضع أخفافها، أفاض بالسكينه و الوقار و الدعاء و الاستغفار".

الدروس (صفحة ١٢٢)" قال الحسن: و روى أن قدرها مائه ذراع، أو مائه خطوه، و أنه تكره الإقامه

بالمشعر بعد الإفاضه".

الحدائق الناضره (مجلد ١٦ صفحه ٤٢٣)" و نحوه كلام ابن أبى عقيل، حيث قال بعد أن حكى صفه سيره رسول الله (صلى الله عليه وآله): و أوجب بسنته على أمته أن لا- يصلى أحد منهم المغرب و العشاء بعد منصرفهم من عرفات حتى يأتوا المشعر الحرام. و نحوه ذلك كلام الشيخ فى الخلاف".

(و صفحه ٤٥٦)" قال ابن أبى عقيل: فإذا أشرق الفجر و تبين و رأت الإبل مواضع أخفافها أفاض بالسكينة و الوقار و الدعاء و الاستغفار. قال فى المختلف بعد نقل ذلك عنهما: و هذا الكلام من الشيخين (رحمهما الله) يدل على أولويه الإفاضه قبل طلوع الشمس و كذا قال ابن الجنيد و ابن حمزه ثم نقل عن على بن بابويه أنه قال: و إياك أن تفيض منها قبل طلوع الشمس و لا من عرفات قبل غروبها. فيلزمك دم شاه و نقل عن الصادق أنه قال: و لا يجوز للرجل الإفاضه قبل طلوع الشمس و لا من عرفات قبل غروبها، فيلزمه دم شاه. قال: و هذا الكلام يشعر بوجوب اللبث إلى طلوع الشمس ثم نقل

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٦٣

عن المفيد (رحمه الله) أنه قال: فإذا طلعت الشمس فليفيض منها إلى منى، و لا يفيض قبل طلوع الشمس إلا مضطرا و كذا قال السيد المرتضى و سلا".

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٦٤

الرمى

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحه ٣٠٣)" مسأله: المشهور أنه يرمى جمرة العقبه من قبل وجهها لا من أعلاها، و قال ابن أبى عقيل يرميها من قبل وجهها من أعلاها.

" و اعلم أن الشيخ سمي الجمرة الأولى بالعظمى، و كذا أبو الصلاح، و سماها ابن

أبى عقيل بالصغرى، و هذا نزاع لفظى، مع أن الشيخ سمي في الاقتصاد جمره العقبه العظمى، فيكون الصغرى هي الأولى، و سمي في موضع آخر من الاقتصاد الأولى بالعظمى.

" مسأله: المشهور أنه يرمى هذه الجمره من قبل وجهها مستديرا للقبه، مستقبلا لها، و إن رماها عن يسارها مستقبلا للقبه جاز إلا أن الأول أفضل، و هو اختيار الشيخ، و ابن أبى عقيل.

(و صفحه ٣٠١) " مسأله: قال الشيخ في النهايه: الرمي عند الزوال أفضل، فإن رماها ما بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس، و في المبسوط يكون ذلك بعد الزوال فإنه أفضل، فإن رماها بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس و قال في الخلاف: لا- يجوز الرمي أيام التشريق إلا بعد الزوال، و قد روى رخصه قبل الزوال في الأيام كلها، و قال ابن أبى عقيل: الرمي للجمار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها".

الحدائق الناضره (مجلد ١٧ صفحه ١٧) " و (منها) رمى جمره العقبه مقابلا لها مستديرا للقبه، و قال ابن أبى عقيل: يرميها من قبل وجهها من أعلاها". و قال الشيخ على بن الحسين بن بابويه " و تقف في وسط الوادى مستقبل القبله يكون بينك و بين الجمره عشر خطوات أو خمس عشره خطوه و تقول و أنت مستقبل القبله". هكذا نقل عنه في المختلف بعد أن نقل عن المشهور

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٦٥

أنه يرمى هذه الجمره من قبل وجهها مستدير القبله مستقبلا لها، فإن رماها عن يسارها مستقبلا للقبه جاز إلا أن الأول أفضل، و هو اختيار الشيخ و ابن أبى عقيل و أبى الصلاح و غيرهم".

" و هكذا عباره كتاب الفقه المذكوره، و هما

ظاهرتان في الرد لما نقل عن ابن أبي عقيل، و لم نقف له فيما نقل عنه على دليل".

الحدائق الناضرة (مجلد ١٧ صفحہ ٣٠٦) "المسألة الثالثة: المشهور بين الأصحاب أن الرمي أيام التشريق ما بين طلوع الشمس إلى الغروب، و إن كان كلما قرب الزوال أفضل، ذهب إليه الشيخ في النهاية، و المبسوط و المفيد و السيد المرتضى و أبو الصلاح و ابن حمزه و ابن الجنيد و ابن أبي عقيل و غيرهم.

جواهر الكلام (مجلد ٢٠ صفحہ ١٨). "أبا عبد الله عليه السلام يقول

رمي الجمار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها

و هي مع اعتبار أسانيدھا و عمل الطائفة بها قديما و حديثا لا محيص عن العمل بها، خصوصا بعد سلامتها عن معارضة ما عدا الإجماع المحكي الموهون بمصير معظم من تقدمه كابن الجنيد و ابن أبي عقيل و المفيد و الصدوقين و المرتضى و جميع من تأخر عنه إلى خلافه، بل هو قد رجع عنه في مبسوطه و نهايته".

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٦٦

في الهدى

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحہ ٣٠٦) "مسألة: قال الشيخ في النهاية: لا يجوز في الهدى الخصى، فمن ذبح خصيا و كان قادرا على أن يقيم بدله لم يجز له ذلك، و وجب عليه الإعادة، فإن لم يتمكن من ذلك فقد أجزأ عنه، و قال ابن الجنيد و لا يجزى في الهدى ناقص بعض الأعضاء، و قال ابن أبي عقيل يكره أن يضحى بالخصى.

"احتج ابن أبي عقيل بقوله تعالى فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ و لأنه أنفع للفقراء.

"مسألة: إذا اشترى الهدى على أنه مهزول، فخرج سميئا أجزأه، ذكره الشيخ رحمه الله، و هو اختيار ابن حمزه، و ابن إدريس،

و قال ابن أبي عقيل لا يجزيه ذلك.

"احتج ابن أبي عقيل بأنه ذبح ما يعتقد عدم إجزائه فوجب أن لا يجزي عنه، لأنه لم يتقرب به إلى الله تعالى، إذ لا يتقرب بالمنهي عنه، و إذا انتفت نيه التقرب انتفى الإجزاء.

"مسأله: قال الشيخ رحمه الله و من السنه، أن يأكل من هديه لمتعته، و يطعم القانع و المعتر ثلثه، و يهدى الأصدقاء ثلثه و قال أبو الصلاح: و السنه أن يأكل بعضها، و يطعم الباقي. و قال ابن البراج: و ينبغي أن يقسم ذلك ثلاثه أقسام، فيأكل أحدها إلا أن يكون الهدى لنذر، أو كفاره، و يهدى قسما آخر، و يتصدق بالثالث، و هذه العبارة توهم الاستحباب. و قال ابن أبي عقيل: ثم اذبح، و انحر و كل، و أطعم، و تصدق.

(و صفحه ٣٠٧) قال ابن أبي عقيل: و لا يضحى بالهداء، و هي التي ليس لها إلا ضرعا واحدا، و النزاع معه لفظي".

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ٣٦٧

الدروس (صفحه ١٢٧) "و قال الحسن: يكره الخصى، و لو تعذر غيره أجزأ، و كذا لو ظهر خصيا و كان المشتري معسرا.

"و لو اشتراها على أنها مهزولة فخرجت سمينه أجزأت، لصحيح الروايه، و منعه الحسن، و الظاهر أنه أراد به لو خرجت بعد الذبح، و لو ظن التمام فظهر النقص لم يجز، بخلاف العكس، و يجيء على قوله عدم الإجزاء و لو تعذر إلا فاقد الشرائط أجزأ.

"مسائل: الأول: لو فقد الهدى و وجد ثمنه خلفه عند ثقه ليذبح عنه في ذى الحجه فإن تعذر فمن القابل فيه، و لو عجز عن الثمن صام، و أطلق الحسن وجوب الصوم عند الفقد".

مدارك الأحكام

(مجلد: ٨ صفحہ ٢٣)" (و لا الخصى من الفحول) المراد بالخصى المسلول الخصيه بضم الخاء و كسرهما، و قد اختلف الأصحاب فى حكمه، فذهب الأ-كثر إلى عدم إجزائه، بل ظاهر التذکره أنه قول علمائنا أجمع. و قال ابن أبى عقيل إنه مکروه، و الأصح الأول.

(و صفحہ ٣٦)" و قال ابن أبى عقيل " لا يجزيه ذلك لأن ذبح ما يعتقد مهزولا غير جائز فلا يمكن التقرب به، و إذا انتفت نيه القربه انتفى الإجزاء". و أجب عنه بالمنع من الصغرى، إذ غايه ما يستفاد من الأدله عدم إجزاء المهزول، لا تحريم ذبح ما ظن كونه كذلك.

(و صفحہ ٤٣)" قال ابن أبى عقيل " ثم انحر و اذبح و كل و أطعم و تصدق".

(و صفحہ ٥٨ - ٥٩)" (و لا- تشترط فيها الموالاه على الأصح). هذا هو المشهور بين الأصحاب، بل قال العلامة فى التذکره و المنتهى إنه لا يعرف فيه خلافا، و يدل عليه إطلاق الأمر بالصوم فلا يتقيد إلا بدليل، و خصوص روايه إسحاق بن عمار قال

قلت لأبى الحسن عليه

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٦٨

السلام إنى قدمت الكوفه و لم أصم السبعه الأيام حتى نزعت فى حاجه إلى بغداد، قال صمها ببغداد، قلت أفرقها؟ قال نعم.

و هذا الروايه ضعيفه السند جدا باشماله على محمد بن أسلم، و قال النجاشى إنه يقال إنه كان غاليا فاسد الحديث. و نقل عن ابن أبى عقيل و أبى الصلاح أنهما أوجبا الموالاه فى السبعه كالثلاثه.

الحدائق الناضره (مجلد ١٧ صفحہ ٣٦٤ - ٣٦٥)" المعروف فى كلام الأصحاب هو أنه لو نذر أن يهدى إلى بيت الله سبحانه غير النعم. انه يبطل النذر و نسب إلى ابن الجنيد و ابن

أبى عقيل و ابن البراج معللين ذلك بأنه لم يتعبد بالإهداء إلا فى النعم، فيكون نذر غير ما يتعبد به و هو باطل، و يدل عليه روايه
أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام و فيها

فإن قال الرجل: أنا أهدي هذا الطعام فليس بشىء إنما تهدى البدن.

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٦٩

الحلق

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحہ ٣٠٧) "قال ابن أبى عقيل: و من حلق رأسه قبل أن ينحر، أو يذبح أجزاءه، و لم يكن عليه شىء.

" و قال ابن أبى عقيل: و يحلق رأسه بعد الذبح، و إن قصر أجزاءه و من لبد رأسه و أعقصه فعليه الحلق واجب، و لم يذكر حكم
الضروره بالنصوصيه".

الدروس (صفحہ ١٠٩) "درس: الخامس عشر إزالة الشعر عن رأسه و بدنه، و يجوز حلق الرأس للأذى، و عليه شاه، أو إطعام
عشره كل واحد مد، أو صيام ثلاثة أيام. و قال المفيد: يطعم سته سته أمداد، و قال الحسن و ابن الجنيد: يطعم سته، اثني عشر
مدا.

(و صفحہ ١٣٢) "درس: يجب الحلق بعد الذبح، و اكتفى فى المبسوط و النهايه و ابن إدريس بحصول الهدى فى رحله، و هو
مروى، و فى الخلاف ترتيب مناسك منى مستحب، و هو مشهور، و فى التبيان الحلق أو التقصير مستحب، و هو نادر، و الترتيب
ليس بشرط فى الصحه، و إن قلنا بوجوبه، نعم يستحب لمن حلق قبل الذبح أن يعيد موسى على رأسه بعد الذبح، لروايه عمار،
و قال ابن الجنيد كل سائق هديا واجبا أو غيره يحرم عليه الحلق قبل ذبحه، فلو حلق و جب دم آخر و لا- يتعين الحلق على
الضروره، و الملبد عند الأكثر بل

يجزى التقصير، و للشيخ قول بتعيينه عليهما، و هو قول ابن الجنيد و زاد المعقوص شعره، و المصفوره و وافق الحسن على الأخيرين، و لم يذكر الضروره".

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٧٠

مدارك الأحكام (مجلد: ٨ صفحہ ٩٠-٩٨) "قال ابن أبى عقيل" و من لبد رأسه أو عقصه فعليه الحلق واجب". و لم يذكر حكم الضروره بالنصوصيه. و نقل عن يونس بن عبد الرحمن أنه قال "إن عقص شعره أى ضفره، أو لبدته أى ألزقه بصمغ أو ربط بعضه إلى بعض يسيرا و كان ضروره تعيين عليه الحلق فى الحج و عمره الإفراذ". و ما دل على تعيين الحلق فى هذه الصور خاص، و الخاص مقدم. نعم يمكن أن يقال "إن هذه الروايات لا تدل على وجوب الحلق على الضروره، لأن لفظ "ينبغى" الواقع فى الروايه الأولى ظاهر فى الاستحباب، و لفظ "الوجوب" الواقع فى الروايه الأخيره محتمل لذلك كما بيناه مرارا، لكنها واضحه الدلاله على وجوب الحلق على الملبد و المعقوص شعره، فلا يبعد القول بالوجوب عليهما خاصه، كما اختاره ابن أبى عقيل".

(و ترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر: الرمي ثم الذبح، ثم الحلق). اختلف الأصحاب فى هذه المسأله، فذهب الشيخ فى الخلاف، و ابن أبى عقيل، و أبو الصلاح، و ابن إدريس إلى أن ترتيب هذه المناسك على هذا الوجه مستحب لا واجب".

(و صفحہ ٢٥١) "و قال ابن أبى عقيل" فإذا فرغ من الذبح و الحلق زار البيت، فيطوف به سبعة أشواط و يسعى، فإذا فعل ذلك أحل من إحرامه، و قد قيل فى روايه شاذه عنهم عليهم السلام أنه إذا طاف طواف الزيارة أحل من كل شىء أحرم منه إلا

النساء حتى يرجع إلى البيت، فيطوف به سبعا آخر و يصلى ركعتي الطواف، ثم يحل من كل شىء، و كذلك إذا كانت امرأه لم تحل للرجل حتى تطوف بالبيت سبعا آخر كما وصفت، فإذا فعلت ذلك فقد حل لها الرجال " انتهى. و لا يخفى ما فى هذا الكلام من الضعف كما سيظهر لك فى المقام إن شاء الله تعالى. أقول: و المختار هو القول الأول، للأخبار المتكاثرة الداله عليه، كصحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٧١

السلام قال

إذا ذبح الرجل و حلق فقد أحل من كل شىء أحرم منه إلا النساء و الطيب، فإذا زار البيت و طاف و سعى بين الصفا و المروه فقد أحل من كل شىء أحرم منه إلا النساء، فإذا طاف النساء فقد أحل من كل شىء أحرم منه إلا الصيد.

الحدائق الناضره (مجلد: ١٧-٢٢٢) " و قال ابن أبى عقيل " و يحلق رأسه بعد الذبح و إن قصر أجزاءه، و من لبد رأسه أو عقصه فعليه الحلق واجب " و لم يذكر حكم الضروره بالنصوصيه. و قال المفيد " لا يجزى الضروره غير الحلق، و من لم يكن ضروره أجزاءه التقصير، و الحلق أفضل " و لم ينص على حكم الملبد، و كذا قال أبو الصلاح.

(و صفحه ٢٤١) المسأله الثانيه: اختلف الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم فى ترتيب المناسك الثلاثه يوم النحر هل هو على جهه الوجوب: الرمى ثم الذبح ثم الحلق، أو الاستحباب، قولان: و بالأول قال الشيخ فى المبسوط و الإستبصار، و إليه ذهب أكثر المتأخرين و منهم العلامه فى أكثر كتبه و المحقق فى الشرائع و غيرهما. و بالثانى قال الشيخ

فى الخلافة؁ و ابن أبى عقيل و أبو الصلاح و ابن إدريس؁ و اختاره فى المختلف. و يدل على الوجوب روايه عمر بن يزيد المتقدمه؁ لقوله عليه السلام فيها

إذا ذبحت أضحتك فاحلق رأسك

لدلاله الفاء على الترتيب. و روايه جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام قال

تبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق؁ و فى العقيقه بالحلق قبل الذبح.

و صحيحه معاويه بن عمار أو حسنته عن أبى عبد الله عليه السلام قال

إذا رميت الجمره فاشتر هديك

الحديث". جواهر الكلام (مجلد: ١٩ صفحہ ٢٣٤) " يتأكد (أى الحلق أو التقصير) فى حق من لم يحج المسمى ب (الصروره) و من لبد شعره بعسل أو صمغ لثلا- يقمل أو يتسخ و قيل و القائل الشيخ فى محكى النهايه و المبسوط و ابن حمزه فى محكى الوسيله لا يجزئهما إلا الحلق و كذا عن المقنع و التهذيب و الجامع مع زياده المعقوص؁ و عن المقنع و الاقتصاد و المصباح و مختصره و الكافى فى

حياه ابن أبى عقيل و فقهه؁ ص: ٣٧٢

الصروره؁ و عن ابن أبى عقيل فى الملبد و المعقوص و لم يذكر الصروره؁ و مال إليه فى المدارك".

مختلف الشيعه (مجلد ١ صفحہ ٣١٠) " مسأله: قال المفيد و سلالر: لا يبيت لىالى التشريق إلا بمنى؁ فإن بات بغيرها كان عليه دم شاه. و قال ابن أبى عقيل: و لا يبيت أيام التشريق إلا بمنى؁ و لا يبيت بمكه؁ فإن بات بمكه فعليه دم.

" مسأله: لو بات بمكه مشتغلا بالعباده و الطواف لم يكن عليه شىء؁ قاله الشيخ؁ و ابن حمزه؁ و ابن أبى عقيل".

المهذب البارع (مجلد ٢ صفحہ ٢١٧) " و قال المفيد و تلميذه: و لا

بييت ليالى التشريق إلاب " منى " فإن بات بغيرها فعليه دم شاه و كذا قال ابن أبى عقيل " .

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٧٣

كفارات

كشف الرموز (مجلد ١ صفحه ٣٩٦) " عن أبى عبد الله عليه السلام

و فى الحمار بدنه

، و فتوى المفيد فى المقنعه، و الشيخ فى كتبه، و أتباعهما، على الأولى. قال دام ظله و الأبدال فى الأقسام الثلاثه، على التخيير، و قيل: على الترتيب، و هو الأظهر. أما الترتيب فمذهب المرتضى، و الشيخ فى المبسوط و النهايه و المفيد فى المقنعه، و ابن بابويه فى المقنعه، و ابن أبى عقيل و أبى الصلاح و به روايات " .

مختلف الشيعة (مجلد ١ صفحه ٢٣٨) " مسأله: بدل البدنه فى النعامه صوم شهرين متتابعين على ما هو المشهور، و قال ابن أبى عقيل فإن كان صيده نعامه فعليه صيام ثمانية عشر يوما، إذا لم يجد بدنه، و لا إطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد من طعام، و المشهور لكل مسكين نصف صاع، و أيضا بدل البقره فى حمار الوحش صيام شهر على المشهور، و قال هو: فإن كان صيده حمار وحش فعليه صيام على المشهور، و قال هو: فإن كان صيده حمار وحش فعليه صيام عشرة أيام، و قال ابن أبى عقيل: و إن كان صيده من الظباء فعليه صيام ثلاثة أيام إذا لم يجد شاه، و لا إطعام عشرة مساكين. و قال أبو الصلاح كما قلناه فى النعامه و حمار الوحش و وافق ابن أبى عقيل فى الظبى فقال يجب صيام ثلاثة أيام " .

حياه ابن أبى

مختلف الشيعه (مجلد ٢ صفحه ٦٦٨) " وقال ابن أبى عقيل: من كان به أذى من رأسه فهو بالخيار، إن شاء صام ثلاثه أيام، أو أطعم سته مساكين، لكل مسكين نصف صاع، من طعام، أو نسك شاه.

" الخامس: المشهور أن من ظلل على نفسه كان عليه دم يهريقه، و اختاره الشيخ فى النهايه، و قال ابن أبى عقيل و كذلك من ظلل على نفسه، و هو محرم فعليه نسك شاه، أو عدل ذلك صيام أو صدقه ".

الدروس (صفحه ٩٤) " لو جامع فى المتمتع بها قبل السعى فسدت، و سرى الفساد إلى الحج فى احتمال، و لو كان بعده قبل التقصير فجزور إن كان موسرا، و بقره إن كان متوسطا، و شاه إن كان معسرا و قال الحسن بدنه.

(و صفحه ١٠٠) " و قال ابن بابويه: و الحسن إن عجز عن البدنه أطعم ستين مسكينا، لكل واحد مد فإن عجز صام ثمانيه عشر يوما، لصحيح معاويه بن عمار " الثانى بقر الوحش، و حماره، و فى كل منهما بقره أهليه، ثم فض قيمتها على البر، و أطعم ثلاثين كما سبق، ثم صام بعدد المساكين ثم صام تسعه أيام " و الحلبي على أصله فى الصدقه بالقيمه ثم الفض.

" قال الحسن: فى الحمامه على المحرم فى الحرم شاه.

(و صفحه ١٠٧) " و الظاهر جواز الخف للمرأة، كما قاله الحسن، و لا يحرم تغطيه القدم بما لا يسمى لبسا.

" و اختلف فى كفاره التظليل، فقال الحسن فديه من صيام، أو صدقه، أو نسك كالحلق للأذى.

حياه ابن أبى عقيل و فقهه، ص: ٣٧٥

(و صفحه ١٠٨) " و اختلف فى تغطيه الرجل وجهه، فقال فى النهايه و المبسوط: بجوازه، و كذا فى

الخلافة مدعيا للإجماع، و هو قول ابن الجنيّد لقول النبي صلى الله عليه و آله

إحرام الرجل في رأسه و إحرام المرأة في وجهها

، و التفصيل قاطع الشركه، و منعه الحسن و جعل كفارته إطعام مسكين في يده.

" و قال الحسن: من انكسر ظفره فلا يقصه، فإن فعل أطعم مسكينا في يده.

(و صفحہ ۱۱۰) " و قال الحسن: من حلف ثلاث أيمان بلا فصل في مقام واحد، فقد جادل و عليه دم، قال و روى أن المحرمين إذا تجادلا فعلى المصيب منهما دم شاه، و على المخطئ بدنه.

" لا كفاره في الفسوق سوى الكلام الطيب في الطواف و السعي، قاله الحسن.

(و صفحہ ۱۱۱) " و لا كفاره على الجاهل و الناسى إلا في الصيد، و نقل الحسن أن الناسى فيه لا شيء عليه "

(و صفحہ ۱۳۳) " لو أتى بالحلق قبل الرمي و الذبح، أو بينهما فالأشبه عدم التحلل، إلا بكمال الثلاثه. و قال علي بن بابويه و ابنه: يتحلل بالرمي إلا- من الطيب و النساء، و قال الحسن به و بالحلق، و جعل الطيب مكروها للمتمتع حتى يطوف و يسعي، و ظاهر حل النساء بالطواف و السعي، و أن طواف النساء غير واجب، إذ جعله روايه شاذه.

(و صفحہ ۱۳۵) " و في روايه محمد بن إسماعيل

إذا جاز عقبه المدنيين فلا بأس أن ينام

، و اختار ابن الجنيّد ما رواه الحسن، و فيها دلالة على قول الشيخ و علي وجوب الخروج من مكة لغير المتعبد مطلقا "

حياه ابن أبي عقيل و فقهه، ص: ۳۷۶

مسالك الأفهام (مجلد ۱ صفحہ ۹۳) " قوله إذا طاف طواف النساء حل إلخ، هذا الحكم ظاهر في الرجل، لأن تحريم النساء يتعلق به، الظاهر أن الصبي

فى حكمه و إن لم يتعلق به تحريم حيث إنه من باب خطاب الشرع المنفى فى حقه، فىنحر من عليه بعد البلوغ إلى أن يأتى به، كتحريم الصلاة بالحدث السابق، فإن الإحرام سبب فى ذلك يمكن تعلقه به كما يتعلق بالمكلف، و أما المرأة فلا إشكال فى تحريم الرجال عليها بالإحرام، لكن هل يكون طواف النساء هو المحلل لها كالرجال؟ قيل نعم، و هو خيره الدروس، و نقله فى المختلف عن ابن أبى عقيل و ابن بابويه".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

